

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة (نظام مصرفي متين) سرت 05 ديسمبر 2024 م

تحرير

أ.د. حسين مسعود أبو مدينة

أ.د. الطيب محمد القبلي

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد

الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة

(نظام مصرفي متين)

سرت 05 ديسمبر 2024 هـ

تحرير

أ.د. حسين مسعود أبو مدينت

أ.د. الطيب محمد القبلي

المراجعة اللغوية

د. فوزية أحمد الواسع

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2024م

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد

الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة

(نظام مصرفي متين)

سرت 05 ديسمبر 2024م

الوكالة الليبية للتقييم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي - ليبيا

هاتف: 9097074 - 9096379 - 9090509

بريد مصور: 9097073

البريد الإلكتروني: nat_lib_libya@hotmail.com

رقم الإيداع القانوني 768 / 2024م

رقم الإيداع الدولي: ردمك 9-3533-1-9959-978 ISBN

تصميم الغلاف: خالد جمعة مهلهل

جميع البحوث والآراء المنشورة في هذا المؤتمر لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها،
ولا تعكس بالضرورة رأي مركز البحوث والإسنتشار إن بجامعة سرت.

حقوق النشر والطبع محفوظة لمركز البحوث والإسنتشار إن بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2024م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ
وَتُدَلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ
أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

صدق الله العظيم

أ. د. سليمان مفناح الشاطر

رئيس جامعة سرت
المشرف العام للمؤتمر

أ. د. الطيب محمد القبلي

وكيل الجامعة للشؤون العلمية
ورئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر

د. علي مفناح النائب

رئيس المؤتمر وعميد كلية الاقتصاد

د. عبد الله محمد المهلهل

رئيس اللجنة العلمية

أعضاء اللجنة العلمية

أ. د. سليمان سالم الشحومي د. محمد أبوخزام فرج

أعضاء اللجنة التحضيرية

أ. ناصر أحمد عمر	د. محمد قاسم عبدالمجيد
أ. عبدالكريم إبراهيم غيث	أ. النائب الزروق النائب
سفيان سالم الشعالي	أ. محمد فرج الصادق
خالد محمد درياق	خالد جمعة مهلهل



المحتويات

الصفحة	العنوان
5	كلمة رئيس الجامعة د. سليمان مفتاح الشاطر
6	كلمة وكيل الجامعة للشؤون العلمية ورئيس اللجنة التحضيرية أ. د. الطيب محمد القبي
7	كلمة رئيس المؤتمر د. علي مفتاح التائب
8	كلمة رئيس اللجنة العلمية د. عبدالله محمد امهلهل
26 - 9	دراسة معوقات الوسائل الإلكترونية في المصرف الزراعي ببلدية سبها، ليبيا د. أحمد محمد عريدة
70 - 27	أثر سلوكيات المواطنة التنظيمية على رأس مال العلاقات بالمصارف التجارية الليبية الخاصة بمدينة بنغازي أ.د. وائل محمد جبريل أ. وليد عبدالله محمد أ. خالد حسين دخيل
94 - 71	المخاطر المصرفية ودور سياسة التأمين في مواجهتها دراسة ميدانية على مصرف الصحارى ومصرف الجمهورية. د. الطاهر خليفة عبد السلام الأسود. د. الناجح محمد العجيلي ودران.
122 - 95	أثر تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية دراسة ميدانية لفروع صندوق الضمان الاجتماعي بالمنطقة الشرقية أ. رجعة مفتاح سليمان
148 - 123	تطبيق تقنيات التكنولوجيا المالية لدى المصارف من أجل تعزيز الشمول المالي الواقع والتحديات د. بوكابوس مريم الباحث حميدي عبد الرزاق
170 - 149	صعوبات تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي في المصارف الإسلامية الليبية دراسة حالة المصرف الإسلامي الليبي د. ناصر ميلاد بن يونس أ. فرج إسماعيل العسكري

المحتويات

الصفحة	العنوان
171 - 196	أهمية تطوير النظام المحاسبي في مؤسسات الجهاز المصرفي دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية بالمنطقة الشرقية د. نبيل محمد سليمان بالراس علي د. إسماعيل المهدي محمد اسميو
197 - 236	مدى مساهمة الحوكمة الإلكترونية في الحد من الفساد المالي في مؤسسات القطاع المصرفي الليبي أ. فاطمة إسماعيل الساعدي محمد
237 - 258	ضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين في ظل آليات حوكمة الشركات بالمصارف التجارية الليبية دراسة ميدانية على مصرف الصحاري أ. نجوى خليفة مفتاح العلاقي.
259 - 284	تأثير الإصلاح المصرفي على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا دراسة قياسية في ليبيا خلال الفترة (2000 - 2021) باستخدام منهجية الانحدار الذاتي ARDL أ. صباح عمر خليفة الساعدي
285 - 306	واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر بالإشارة إلى تجربتي بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر والنوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الناشطة في الجزائر د. شاني محمد عبد الوهاب د. مركان محمد البشير
307 - 340	مساهمة وحدتي الامتثال والمعلومات المالية كإحدى آليات الحوكمة في مكافحة ظاهرة غسل الأموال وتمويل الارهاب: دراسة حالة مصرف الوحدة أ. ملاك عاشور امنيسي العدلي أ. د. أكرم علي محمد زوي
341 - 382	أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جودة الخدمات المصرفية دراسة حالة على مصرف الوحدة - فرع المدينة بمدينة بنغازي أ. د. بشير محمد العبار أ. نجوى علي محمود

المحتويات

الصفحة	العنوان
408 - 383	دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق التميز المؤسسي دراسة ميدانية على العاملين بمصرف الصحاري - مدينة بنغازي د. رجعة المبروك الفاخري
438 - 409	تحليل هيكل الودائع في المصارف التجارية في ليبيا خلال الفترة 2012 - 2023م د. محمد قاسم عبد المجيد سويكر أ. أحمد صالح محمد أبو غالية
474 - 439	مدى تطبيق المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر المصرفية وفعاليتها إجراءاتها وتدابيرها للحماية من مخاطر الصيرفة الإلكترونية دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية د. عبدالله محمد امهلهل أ. محمد علي عمر
504 - 475	أثر كفاية رأس المال على ربحية المؤسسات المالية دراسة حالة مصرف الجمهورية - ليبيا أ. حسن إبراهيم ميلاد د. جبار بوكثير حسين د. صالح أحمد مادي أ. حسين إبراهيم ميلاد
532 - 505	معوقات تطبيق معايير المراجعة الدولية في المصارف التجارية دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت أ. عيادة رمضان سالم د. جبريل عمر السائح
568 - 533	مدى الاستفادة من أسلوب سيجما ستة في تحسين جودة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية دراسة تطبيقية على فروع المصارف التجارية ببلدية الخمس د. شكري أحمد عامر د. محمود جمعة المحجوب



المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد
الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة
(نظام مصرفي متين)
سرت 05 ديسمبر 2024م





كلمة رئيس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى كل مهتم ومطلع .. وإلى كل مختص بمجالات الحركة الاقتصادية بشكل عام، وبمجال الخدمات المصرفية بشكل خاص.. ها هي جامعة سرت ممثلة في كلية الاقتصاد تحديداً تعقد اليوم مؤتمرها الدولي الثالث، والذي يهدف إلى وضع لينة لنظام مصرفي رصين .. بعنوان **الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة (نظام مصرفي متين)**.. من خلال مشاركة فعالة لخبراء القطاع المصرفي من أعضاء هيئة التدريس، الذين قدموا خبرتهم في أوراق علمية رصينة تهدف إلى تطوير وتحسين أداء المؤسسات المصرفية.

وكل الأمل أن يكون هذا الإنتاج العلمي نبراس يهتدى به، وطريق للتطوير في أداء القطاعات المصرفية.

وختاماً.. نود أن نعبر عن خالص شكرنا وامتناننا لجميع الحضور الذين شاركوا في فعاليات هذا المؤتمر، ونتمنى أن تكون لهذه المشاركات القيمة دوراً كبيراً في إنجاح هذا الحدث العلمي، كما نتطلع إلى المزيد من التعاون المثمر في المستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ.د. سليمان مفتاح الشاطر

رئيس جامعة سرت

كلمة رئيس اللجنة التحضيرية

بسم الله الرحمن الرحيم

يسرنا أن نقدم لكم مجلد بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد 2024م، بعنوان "الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة (نظام مصرفي متين)"، الذي يُعقد في وقت يتطلب منا الابتكار والتطوير المستمر في مختلف المجالات الاقتصادية. يتضمن هذا المجلد مجموعة من الأبحاث والدراسات التي تسلط الضوء على أحدث الاتجاهات والتقنيات في المجالات الاقتصادية، والمالية، والإدارة. وتمثل هذه الأبحاث نتاج جهود بُحاث من مختلف الجامعات والمؤسسات الأكاديمية، الذين قاموا بتقديمها ومناقشتها خلال فعاليات المؤتمر.

يهدف هذا المجلد إلى تعزيز تبادل المعرفة والخبرات بين الباحثين والممارسين في المجال المالي، وتحفيز النقاش حول التحديات الراهنة والفرص المستقبلية. كما نأمل أن تُسهم هذه البحوث في دفع عجلة التطور الاقتصادي، وتقديم حلول مبتكرة تلي احتياجات المجتمع. نتقدم بشكرنا الجزيل لجميع المشاركين والداعمين الذين ساهموا في نجاح هذا الحدث، وننتطلع إلى المزيد من التعاون المثمر في المستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ.د. الطيب محمد القبي

وكيل جامعة سرت للشؤون العلمية
رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر



كلمة رئيس المؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين...
أمّا بعد،،،

فتشرف كلية الاقتصاد بكل مكوناتها من أعضاء هيئة تدريس ومعيدين وموظفين وطلاب بتنظيم المؤتمر العلمي الدولي الثالث في 05-12-2024م، الذي جمع نخبة من الباحثين والخبراء في مجالات المال والمصارف والمجالات ذات الصلة. وفي إطار دورها الفاعل في دعم الفعاليات والنشاطات العلمية، وحرصاً على تحقيق أهدافها الاستراتيجية ورسالتها السامية، انطلقت فعاليات المؤتمر تحت عنوان "الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة"، تأكيداً على التزام الكلية بالمساهمة في تطوير المجتمع وتعزيز مجالات البحث العلمي.

انطلاقاً من الدور الريادي الذي تقوم به كلية الاقتصاد في دعم الأنشطة العلمية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وكذلك في إطار رسالتها السامية في خدمة المجتمع، يأتي تنظيم هذا المؤتمر تحت عنوان "الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة". وقد جاءت فكرته من الواقع الذي نعيشه منذ سنوات، والمتعلق بالقطاع المصرفي الذي يُعدُّ من أبرز القطاعات الحيوية في الدول، حيث يُعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد، بالإضافة إلى التحديات والأزمات التي يواجهها هذا القطاع، وكذلك التغييرات التي تطرأ على القوانين المنظمة له.

وأود أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى إدارة جامعة سرت على دعمها المستمر لفعاليات هذا المؤتمر، كما أوجه الشكر الجزيل إلى اللجنة العلمية واللجنة التحضيرية وكل من أسهم في إنجاح هذا الحدث، وأخص بالذكر كل من قدم جهداً كبيراً حتى يظهر المؤتمر بهذا الشكل المشرف.

في الختام، أتمنى التوفيق والنجاح لجميع الزملاء الباحثين من مختلف المدن والجامعات الليبية، وكذلك المشاركين من الدول الأخرى، وأتمنى أن تظل جامعة سرت دائماً منارة علمية يهتدي بها الجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. علي مفتاح التائب

رئيس المؤتمر وعميد كلية الاقتصاد

كلمة رئيس اللجنة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم اللجنة العلمية للمؤتمر، يسرنا ويشرفنا أن نرحب بكم جميعاً في هذا المحفل العلمي الذي يجمع نخبة من الأكاديميين والباحثين والخبراء وصنّاع القرار، تحت مظلة مؤتمر "الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة (نظام مصرفي متين)".

أصبح الإصلاح المصرفي اليوم ضرورة ملحة في ظل التغيرات الاقتصادية السريعة، والتحويلات التكنولوجية المستمرة، والتحديات التي تفرضها الأزمات العالمية. ويُعدُّ القطاع المصرفي العصب الأساسي لأي اقتصاد مستقر، ويشكل ركيزة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة، وتحفيز الاستثمار، ودعم القطاعات الإنتاجية.

يهدف هذا المؤتمر إلى أن يكون منصة حوارية تتيح تبادل الأفكار والرؤى العلمية، ومناقشة التجارب الناجحة في الإصلاح المصرفي، واستعراض الحلول المبتكرة للتحديات التي يواجهها القطاع المصرفي على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

في هذا السياق، حرصت اللجنة العلمية على اختيار أوراق بحثية متميزة وبرامج حوارية غنية، تغطي محاور رئيسة، تشمل: إعادة هيكلة الجهاز المصرفي، ومواكبة التكنولوجيا المصرفي (FinTech)، وتحقيق متطلبات الجودة والرقابة.

كما نؤكد على أهمية التعاون المشترك بين المؤسسات الأكاديمية والجهات التنفيذية؛ لتحقيق أهداف الإصلاح المصرفي، وتقديم توصيات عملية وقابلة للتنفيذ تسهم في تطوير القطاع المالي، ودعمه ليوكب متطلبات الاقتصاد المعاصر.

ختاماً، نتوجه بجزيل الشكر لكل من شارك في تنظيم هذا المؤتمر وإنجاحه، من باحثين ومشاركين ورعاة وداعمين. كما نأمل أن يسفر هذا اللقاء العلمي في تقديم توصيات تسهم في إحداث تغييرات ملموسة تحدم الاقتصاد والمجتمع.

نتمنى لكم جميعاً مؤتمراً مثمراً وحوارات بناءة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. عبدالله محمد امهلهل
رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

مدى مساهمة الحوكمة الإلكترونية في الحد من الفساد المالي في مؤسسات القطاع المصرفي الليبي

أ. فاطمة إمام الساعدي محمد

محاضر بقسم المحاسبة/كلية الاقتصاد/جامعة سرت/ليبيا

F.ELSAADI@SU.EDU.LY

الملخص:

تُعَدُّ ظاهرة الفساد المالي وخاصة في القطاع المصرفي من بين المشاكل التي أجمعت تقارير الخبراء الدوليين على ضرورة معالجتها، والقطاع المصرفي الليبي بدرجة حساسيته العالية ليس استثناء، وهذا الأمر مُثَبَّت ومُوثَق لدى عدة هيئات ومؤسسات وتقارير محلية ودولية، إلى جانب أبحاث الأكاديميين في المجال المصرفي والتشريعي، وهو ما دعا إلى ضرورة وضع آلية تواكب عصر الرقمنة والتحول الرقمي، ومن هنا جاءت هذه الدراسة للتعريف بأهمية دور الحوكمة الإلكترونية باعتبارها منهج لتطوير عمل المصارف في ظل التكنولوجيا لتعزيز الثقة وزيادة مستوى الشفافية والتدقيق والمشاركة والرقابة الإلكترونية، كل ذلك يؤدي إلى رفع كفاءة وأداء الأعمال المصرفية كما يؤدي إلى مكافحة الفساد والحد منه؛ باعتبار المصارف أهم قنوات الفساد ومرتباً خصباً له. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبانة تم توزيعها على المشاركين، الذين شملتهم عينة الدراسة، وُرِعَتْ 48 استبانة استبيان على عينة من موظفي المصارف التجارية العاملة في بلدية سرت، حيث أقتصر مجتمع الدراسة على (مصرف الصحاري، ومصرف التجاري الوطني، ومصرف الوحدة وكالة جامعة سرت) بمختلف الأقسام، ووجد من بينها 8 استمارات غير صالحة للتحليل، إما لخلوها من الإجابات كلياً أو جزئياً، ما أوجب استبعادها، ومن ثم أصبحت نسبة الاستمارات القابلة للتحليل مجتمعة 83% تقريباً من مجموع الاستمارات الموزعة، ولتحليل البيانات واختبار الفرضيات أُسْتُعِين ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، حيث أُجريت بعض اختبارات الإحصاء الوصفي (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي ودرجة الأهمية، واختبار ألفا كرونباخ لاختبار درجة مصداقية البيانات) ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن هناك دور إيجابي للحوكمة الإلكترونية لما تتمتع به من شفافية وتدقيق ومشاركة ورقابة إلكترونية في الحد من الفساد المالي في مؤسسات القطاع المصرفي.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الإلكترونية، الفساد المالي، القطاع المصرفي.

The Extent of Contribution E-governance in reducing financial corruption in Libyan banking institutions

Fatimah Amhimmid Alsaedi

Lecturer, Department of Accounting
Faculty of Economics, Sirte University, Libya
F.ELSAADI@SU.EDU.LY

Abstract

The phenomenon of financial corruption, especially in the banking sector, is among the problems that international expert reports have agreed must be addressed, and the Libyan banking sector, with its high degree of sensitivity, is no exception. This matter is proven and documented by several local and international bodies, institutions and reports, in addition to the research of academics in the financial and legislative fields This called for the need to establish a mechanism that keeps pace with the era of digitization and digital transformation. Hence, this study came to highlight the importance of e-governance as an approach to developing the work of banks in light of technology to enhance trust and increase the level of transparency, auditing, participation and electronic oversight, and to demonstrate the extent of its contribution to confronting the phenomenon of financial corruption and reducing it to improve Libya's level in global corruption perceptions To achieve the purpose, the deductive approach was adopted in designing the study plan and its hypotheses. The descriptive analytical approach was also employed by designing a questionnaire that was distributed to the participants who were included in the study sample. 48 questionnaire forms were distributed to a sample of employees of commercial banks operating in the Sirte Municipality, where the study community was limited to (Sahara Bank, National Commercial Bank, and Al-Wahda Bank, Sirte University Agency) in various departments Among them, 8 forms were found to be unsuitable for analysis, either because they were completely or partially devoid of answers, which necessitated their exclusion, and thus the percentage of forms that could be analyzed together became approximately 83% of the total distributed forms. One of the most important findings of the study is that there is a positive role for e-governance due to its transparency, auditing, participation and electronic control in reducing financial corruption in banking sector institutions.

Keywords: e-governance, financial corruption, banking sector.

أولاً: الإطار العام للدراسة:

1-1 مقدمة:

تواجه الدول والحكومات بكافة مؤسساتها الحكومية ظاهرة الفساد المالي، حيث يعتبر الفساد المالي أحد المخاطر التي يواجهها الاقتصاد العالمي بشكل عام والدول النامية بشكل خاص؛ وذلك لكونه السبب الرئيس في تبذير الأموال العامة وسرقتها، إلا أنه يكون ضرورة حتمية في الدول النامية وهذا يرجع إلى ضعف الأجهزة الحكومية والأجهزة الرقابية فيها (الحضيري، 2022).

وتأثرت ليبيا تأثيراً مباشراً من الفساد الذي تفشى في مؤسساتها العامة بشتى أنواعه، مما أدى إلى تدني في مستوى الأداء المؤسسي، وتردي ملحوظ في الخدمات العامة التي تقدمها هذه المؤسسات لمواطنيها، (أبو جناح، 2020) وأصبحت ليبيا للأسف دولة مصنفة في قائمة العشر دول الأكثر فساداً في العالم ولعدة سنوات متتالية (انبيه، 2017)، هذه المؤشرات السلبية مثبتة وموثقة في عدة تقارير هيئات ومنظمات محلية وعالمية موثوقة ومخصصة في هذا الشأن (أبوغولة، 2023) والفساد في القطاع المصرفي من بين المشاكل التي أجمعت تقارير خبراء دوليين على ضرورة معالجتها، ومع نمو الصناعة المصرفية وتطور أدواتها التمويلية تطورت الانهيارات المالية والأزمات الاقتصادية والتي كان أحد أهم أسبابها عدم الإفصاح الكامل والشفافية والرقابة فيما يتعلق بالمعلومات المالية والمحاسبية للعديد من المؤسسات الاقتصادية ومن بينها القطاع المصرفي (كمال، سميرة، 2019)، باعتباره الممول الرئيس للعمليات والأنشطة الاقتصادية، وأهمية دوره جعلته مصدراً محتملاً لجرائم الفساد، بل أكثرها خطورة تمر عبر قنواته الرئيسية (نادية، 2021).

وفي خضم سعي الدول الحثيث إلى مكافحة هذه الظاهرة وغلق كل منافذها، ونظراً لأهمية مكافحة الفساد بكافة صوره وأشكاله فقد زاد الاهتمام بتطوير الآليات اللازمة للحد منه (الجازوي، البرعصي، 2018)، حيث بدأ الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات كعنصر محفز على إعادة هيكلة دور الحكومة وإنشاء خدمات أفضل وأكثر كفاءة، وبالشكل الذي يجعل الحكومة تحقق الانتاجية والفعالية في أي وقت وفي كل مكان، وقد أثار هذا التطور الجذري آمال المواطنين في التمتع بحياة أفضل سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، الأمر الذي فرض على الحكومات في جميع أنحاء العالم تطبيق مبادئ وتقنيات تكنولوجية ورقمية مستحدثة من

خلال فتح مواقعها الإلكترونية لنشر المعلومات بشكل أكثر كفاءة وتقديم الخدمات العامة بشكل أكثر جودة وفاعلية (Lee – Geiller & Lee, 2019)، وكتيجة لتلك التطورات التكنولوجية واستخدام التقنيات الرقمية، أصبحت المؤسسات الحكومية (القطاع الحكومي) تحتاج إلى آلية تعمل على إرساء ممارسات فعالة لتعزيز الثقة في العمليات التشغيلية والمالية، ودعم متطلبات الشفافية وضمن متطلبات الاستقلالية والثوقية لتعزيز حماية البيانات، والتكيف مع المتغيرات الجديدة والوقوف مع متطلبات المواطنين (الغول، مزارقية، 2019) فتحقيق التغيرات والتطورات الاقتصادية يتطلب توافر الشفافية بوضوح اجراءات التعاملات المالية بعيداً عن التحايل والرشوة والغش واستغلال النفوذ، وفي غياب الشفافية والتدقيق والمشاركة والرقابة الإلكترونية تكون الأرضية مهيئة لتفشي ظاهرة الفساد، وهو الأمر الذي جسد ظهور شكل جديد من أشكال الحوكمة ألا وهو الحوكمة الإلكترونية (بن سعيد، عبد الرحيم، 2020) كأداة للوصول إلى ممارسات التحول الرقمي الذي يركز أساساً إلى تحسين علاقة الحكومات بمواطنيها، من خلال تسهيل عملية الاتصال وتقديم خدمات عمومية إلكترونية إليهم (HEEKS. Richard 2010)

وتعتبر الحوكمة الإلكترونية النهج المبتكر والقلب الذي تُصاغ فيه جهود الدول لمكافحة الفساد المالي لما توفره من شفافية ولا مركزية ومساءلة، (عبدالعزيز، بلهادي، 2021) أما بشأن علاقة الحوكمة الإلكترونية وفاعلية المؤسسات ومن بينها القطاع المصرفي وقدرتها على تحقيق متطلبات التنمية في مكافحة الفساد، فإن الحوكمة الرشيدة تتمثل في إصدار قرارات صحيحة تستند إلى معلومات وبيانات ومعرفة، وإن تحويل هذه المعلومات إلى شكل رقمي وإتاحتها على شبكة يمكن الوصول إليها لجميع الأفراد يمدد الطريق للحكومة الإلكترونية؛ من ثم تضمن تعزيز مشاركة المواطنين والتأثير في عمليات صنع القرار، فلم يعد المواطن متلقي للخدمات المقدمة له فقط، ولكن يمكنه بشكل استباقي تحديد أنواع ومعايير الخدمات التي يريدونها (Digital Governance Initiative, 2020)، وما تسهم به الحكومة الإلكترونية في القطاع المصرفي من تحسين علاقتها بالعملاء وترقية الخدمة، من خلال تسهيل عملية الاتصال بهم، وتقديم خدمات عمومية الكترونية له؛ أثر في تحسين عملية اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة (عمران، عرفة، 2022) من هنا تركز الدراسة على مدى مساهمة الحوكمة الإلكترونية في الحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي، ومحاولة إيجاد الحلول الممكنة

من مراجعة أدبيات الدراسات السابقة: باعتبارها من أهم الدعائم الأساسية لمنهجية الدراسة العلمية، حيث تناولت كل دراسة القيم الأساسية للموضوع المدروس والنتائج المتوصل إليها:

1-2 الدراسات السابقة

– دراسة (Finger& Pecoud, 2003):

From e-Government to e - Governance? Towards a model of e- Governance.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الاتجاهات الحالية لتحول الدولة (الحكومة) ودمجها مع التغيرات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة واستقراء هذا المزيج في المستقبل القريب، وبشكل أدق تحليل كيفية تشكيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة لأليات الحكم الناشئة حديثاً على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية والأوروبية والعالمية، وتناولت هذه الدراسة تطوير نموذج مفاهيمي لفهم التطور نحو الحوكمة الإلكترونية وتقييم انعكاساتها الإيجابية والسلبية على الدولة والمجتمع ككل، وتوصلت الدراسة إلى أن الحوكمة الإلكترونية عملية ديناميكية، أي بشكل أساسي لتعزيز التفاعل بين الجهات الفاعلة) المواطنون والمستهلكون والإدارة والقطاع الخاص والقطاع العام) وكذلك التفاعل على سبيل المعاملات أي المعاملات بين المستويات (المحلية والإقليمية والدولة والعام) وكذلك بين الوظائف، وتقوم على رضا للعملاء بشكل ديمقراطي بعيداً عن الجهوية، كما تسهل من التواصل والتفاعل مع أصحاب المصلحة من أجل تحقيق مهامهم وأهدافهم.

– دراسة (الحدراوي، مهدي، 2023) "دور الحوكمة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمة المصرفية". هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الحوكمة الإلكترونية وجودة الخدمة المصرفية المقدمة للزبائن، من خلال قياس علاقة ارتباط وعلاقة تأثير بين متغيرات الدراسة، تناولت الدراسة مفهوم الحوكمة الإلكترونية وأهميتها ومتطلبات تطبيقها، وكذلك مفهوم جودة الخدمة المصرفية وأبعادها المتمثلة في (الاعتمادية والامان والمصادقية، والملموسية والاستجابة والتعاطف والجدارة "الكفاية") وتوصلت الدراسة إلى أن مشروع الحوكمة الإلكترونية يوفر الوقت والجهد والمال، ويزيد من مبدأ الشفافية في التعامل، وتوحيد الجهود وجمعها في بوابة إلكترونية واحدة أثبتت النتائج أن ابعاد الحوكمة الإلكترونية تساهم في تحسين جودة الخدمة المصرفية، كما توصلت الدراسة بأن هناك تأثيراً إيجابياً للحوكمة الإلكترونية في

تحقيق جودة الخدمة المصرفية بنسبة عالية.

- دراسة (يوسفي، دريد، 2018) دور حوكمة البنوك الإلكترونية في حماية العميل الإلكتروني من الاحتيال المصرفي". هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الاستراتيجية التي تتبعها البنوك في ظل الحوكمة الإلكترونية لحماية عملائها من الاحتيال المصرفي لحماية مدخرات العميل وكل خدماته المصرفية من خلال السرية وضوابط الرقابة الدائمة التي تتمتع بها الحوكمة الإلكترونية، وتوصلت الدراسة إلى أن الحوكمة المصرفية تحقق الكفاءة والشفافية والعدالة، وتحقيق الحماية للعملاء، ومكافحة الفساد في البنوك التجارية، كما تسهم الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات، كما تقع مسؤولية حماية العميل المصرفي الإلكتروني على البنك بقدر ما هي على العميل في حد ذاته لذا لا بد من التأكيد على توعية البنك الإلكتروني لعملائه.

- دراسة (عبدالعزیز، بلهادي، 2021) " الحوكمة الإلكترونية كألية لمكافحة الفساد: نظام سلسلة الكتل الموزعة "بلوك تشين" أنموذجاً". جاءت هذه الدراسة لفهم دور الحوكمة الإلكترونية كبيئة حاضنة لنظام البلوك تشين ودوره في الحد من الفساد بين القدرة والقصور، وصولاً للتأسيس لرؤيا واضحة باعتماد نماذج دولية رائدة منها دول الخليج، وسنغفورة وبريطانيا وأوكرانيا، حيث تم الاعتماد على نماذج سلسلة الكتل الموزعة Block Chain . ومقاربة مضمون الحوكمة، فضلاً عن الوصف والتحليل والنقد، وتناولت الدراسة مفهوم سلسلة الكتل وطريقة عملها باعتباره نظام يقوم على توزيع المعلومة بشكل شفاف مؤمن غير قابل للاختراق، وباعتباره نظام يعتمد على التكنولوجيا والمعادلات الرياضية التي بنيت عليها السلسلة هذه المعادلات غير قابلة للاختراق والتعديل والتغيير وتستمر طالما استمر العمل بالشبكة في نفس الوقت، فإن هذه المعادلات مفتوحة يمكن للجميع مراقبتها مما يعزز مبدأ الرقابة والشفافية، وتوصلت الدراسة إلى أن تقنية بلوك تشين نظام فعال لمحاربة الفساد باعتباره آلية عابرة للحدود، من خلال خاصية اللامركزية وتشفير المعلومات مما يضمن شفافية المعلومات وتكاملها ، فهو قاعدة بيانات مشتركة بجميع الأطراف الموثوقة، ومن أبرز صور مكافحة الفساد؛ إلغاء الوساطة، والقضاء على التعقيدات والإجراءات البيروقراطية، ونزاهة التصويت وشفافية العمليات الانتخابية من خلال الهوية الرقمية، وإلغاء إمكانية الاحتيال والتلاعب بالمعاملات والصفقات في النظم المصرفية التقليدية، عدم الغش والتدليس

أثناء تنفيذ المعاملات الحكومية.

– دراسة (عمران، عرفة، 2021) " قياس العلاقة بين الحوكمة الإلكترونية وعملية اتخاذ القرارات المالية بمصرف الصحارى". هدفت هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين أسس الحوكمة الإلكترونية المتمثلة في (القدرات والموارد البشرية، المعايير والتطبيقات، إدارة الموارد المالية، الرقابة والتقييم، البنية التحتية التكنولوجية) وعملية اتخاذ القرارات المالية في مصرف الصحارى، والتعرف على أهم العوامل المؤثرة في عملية إتخاذ القرارات المالية. وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام قائمة الاستبيان كأداة وحيدة لجمع البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين مبادئ الحوكمة الإلكترونية وعملية إتخاذ القرارات المالية، وهذا يدل على أنه كلما اعتمد المصرف على الحوكمة الإلكترونية أدى ذلك إلى تحسين في مستوى القرارات المالية بالمصرف، كما تمثل الحوكمة الإلكترونية وسيلة فاعلة لترشيد وتحسين عملية إتخاذ القرارات المالية وضمان كفاءة وفاعلية المنظمة، كذلك مبادئ الحوكمة الإلكترونية متوفرة بشكل متوسط لدى مصرف الصحارى، الأمر الذي يسهل من عملية تطبيقها.

– دراسة (Osman et al., 2019):

A cognitive analytics management framework for the transformation of electronic government services from users' perspective to create sustainable shared values.

هدفت هذه الدراسة إلى عرض وتحليل طبيعة الخدمات الحكومية الإلكترونية والتي تتضمن تقديم المعلومات والخدمات إلى أصحاب المصلحة عبر الإنترنت وأنترنت الأشياء، وغيرها من الأساليب المستحدثة وأوضحت الدراسة بأنه على الرغم من القيمة المضافة التي تقدمها الحوكمة الإلكترونية إلا أنه يظل المستوى العام للاستخدام منخفضاً نسبياً مقارنة بالوسائل التقليدية، كما أنه يصعب تقييمها بسبب الجوانب السلوكية والاقتصادية والسياسية والتقنية، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: افتقار الأدبيات إلى توفير إطار منهجي لتوجيه تطبيق التحول الرقمي الحكومي لتحسين كل العمليات الداخلية للخدمات الإلكترونية والتحول المؤسسي لتعزيز العلاقات مع أصحاب المصلحة، كما أنه يمكن استخدام إطار التحليلات المعرفية (CAM) لتنفيذ مثل هذه التحولات الرقمية وتقييمها فضلاً عن أن الحكومات تسعى جاهدة إلى زيادة معدل قبول المستخدمين ورضاهم وخلق

قيم مشتركة مستدامة من خلال توفير خدمات إلكترونية محسنة.

- دراسة (سيف، 2023) تحليل دور الحوكمة الرقمية المصرفية في تحسين جودة التقارير المالية دراسة تطبيقه علي القطاع المصرفي المصري"، هدفت الدراسة إلى إبراز دور الحوكمة الرقمية المصرفية في تحسين جودة التقارير المالية علي القطاع المصرفي المصري، من خلال تأثير مبادئ الحوكمة الرقمية المصرفية على الأداء المالي، وتمت الدراسة على (بنك الأهلي، بنك مصر) وتوصلت الدراسة إلى أن مبدأ ضمان وجود إطار فعال للحوكمة الرقمية المصرفية تؤثر تأثيراً له دلالاته الإحصائية على تحسين الأداء المالي للمصرفين، كما أن مبدأ حماية حقوق المساهمين والمستثمرين يؤثر على تحسين الأداء المالي للمصرفين، ومبدأ المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين تؤثر على تحسين الأداء المالي للمصرفين، ومبدأ أصحاب المصالح يؤثر على تحسين الأداء المالي للمصرفين، ومبدأ الإفصاح والشفافية يؤثر على تحسين الأداء المالي للمصرفين. وأوصت الدراسة إلى ضرورة اهتمام الإدارة العليا بالمصارف بتطبيق مبادئ الحوكمة الرقمية وجعلها أداة للمتابعة والرقابة، كما أوصت بإضافة مسئوليات التحول الرقمي الكامل والتعاملات عبر وسائل الاتصال الاجتماعي الحديثة ضمن المسئوليات الرئيسية لمجالس إدارة المصارف، كما أوصت بضرورة توحيد إجراءات التعامل المصرفي معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المتعاملين بالمصرف وضرورة الاهتمام بنشرات المصارف الخاصة بالتطورات الائتمانية والمصرفية وذلك بالتطبيق الدقيق لمبادئ الإفصاح والشفافية.

- دراسة (علي، الشريف، 2021) "تطبيق الحوكمة الإلكترونية وأثره على ملاءمة معلومات التقارير المالية في الوحدات الحكومية"، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير الحوكمة الإلكترونية على ملاءمة معلومات التقارير المالية في الوحدات الحكومية، وتوصلت الدراسة إلى أن :

- تطبيق الحوكمة الإلكترونية جعل معلومات التقارير المالية تأتي في الوقت المناسب، وقلل من الوقت المستغرق لتقديم الخدمات وحقق رضا المستفيدين من الخدمات، وجعلها تتميز بالمرونة وعدم التعقيد.

- كما جعلها تتمتع بقدرة تنبؤية عالية بالمستقبل، كما تطبيقها أسهم في رفع جودة الخدمات المقدمة بالمؤسسة، وتطبيق الحوكمة الإلكترونية عمل على تخفيض من تكاليف

الاتصال وتبادل المعلومات.

كما أوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بالتوسع في تغطية الخدمات الإلكترونية وزيادة الاهتمام بتطوير الإجراءات المحاسبية بشكل دوري متماشياً مع التطورات التكنولوجية، كما أوصت بزيادة الاهتمام بتدريب وتأهيل الكادر البشري لمواكبة التطورات المحاسبية التكنولوجية المحاسبية المتسارعة.

- دراسة (عصمان، 2021) دور الحوكمة الإلكترونية في الرفع من الأداء المالي للبنوك، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الحوكمة الإلكترونية في رفع من الأداء المالي في البنوك، حيث عرضت مفهوم للحوكمة الإلكترونية وتبيان مرحلها وأهدافها ومزاياها ومبادئها وأسسها، كما هدفت إلى إبراز دور الحوكمة على الأداء المالي، ومدى الارتباط بينهما حيث توصلت الدراسة إلى نتائج نذكر بعض منها: - أصبح تطبيق الحوكمة الإلكترونية في البنوك ضرورة حتمية حتى تستطيع منافسة باقي البنوك وتحافظ على استمراريتها ومكانتها، فالبنوك التي تمارس حوكمة جيدة يتحسن أدائها المالي؛ كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية وقوية بين الحوكمة في البنوك والأداء المالي، هذا يدل على دور الحوكمة الإلكترونية في الرفع من الأداء المالي و تحسينه.

- دراسة (فتاح، عبودي، 2021) "واقع تطبيق مبادئ الحوكمة الإلكترونية في المصارف العراقية دراسة استطلاعية في عينة من المصارف العراقية الحكومية"، هدفت هذه الدراسة إلى وصف وتشخيص مبادئ الحوكمة الإلكترونية ومدى تبنيتها في المصارف العراقية، وتم اختبار البحث بالمصارف العراقية متمثلة بمجموعة من فروع مصرف الرافدين، البنك المركزي العراقي، المصرف الزراعي، المصرف الصناعي، ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات هو تباين مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة الإلكترونية في المصارف المبحوثة ولقد جاءت النتائج متطابقة مع الفرضيات. وختم البحث بمجموعة من التوصيات كان أهمها ضرورة الاهتمام بمبادئ الحوكمة الإلكترونية من قبل المصارف، وإن نتائج البحث الميدانية قد أوضحت تباين الأبعاد أو المبادئ وعليه إذا أرادت هذه المصارف أن تحقق الفائدة من خدماتها المقدمة لجميع المستفيدين والارتقاء بها يجب عليها أن تضع البرامج والسياسات التي تحرص على تطبيق مبادئ الحوكمة الإلكترونية بشكل صحيح.

- دراسة (Shalal, & Abed, 2024):

The impact of electronic governance on the financial control procedures for Iraqi economic units.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الحوكمة الإلكترونية في الرقابة المالية، للوحدات الاقتصادية العراقية وقد تم دراسة هذه المتغيرات على عينة من العاملين في المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها 12 مصرف وشملت العينة 127 فرداً موزعين على عدة مستويات إدارية، وبعتماد الاستبانة لجمع المعلومات عن الدراسة، وتوصل الباحثان إلى استنتاجات كان من أهمها وجود تأثير ذو دلالة معنوية للحكومة الإلكترونية في اجراءات الرقابة المالية، وتبين أن المصارف الخاصة تطبق بعض مكونات الخدمات المصرفية الإلكترونية، لكنها تحتاج إلى مزيد من الاهتمام من خلال أجهزة الصراف الآلي (ATM)، فضلاً عن توفير البطاقات المصرفية والتبادلات عبر الإنترنت لتعزيز العلاقات مع الزبائن،

كما توصلت الدراسة إلى أن: إن دقة ادخال البيانات المالية التي توفرها الحكومة الإلكترونية وسرعتها يساهم في سرعة إجراءات تنفيذ الرقابة والتقليل من المخاطر وله تأثير إيجابي على الخدمات المصرفية الإلكترونية مما يساعد في تحسين الأداء المصرفي.

وأوصت الدراسة بإعداد خطط وبرامج مستقبلية لتفعيل تطبيق الحوكمة الإلكترونية لدورها في تحسين الأداء المصرفي، لتقييم إجراءات الرقابة المالية بانتظام في الوحدات التي تستخدم الحوكمة الإلكترونية لتحديد نقاط الضعف ووضع الإجراءات المناسبة لمعالجتها، كما ينبغي تطوير البنية التحتية دعماً لمتطلبات الحوكمة الإلكترونية لتعمل بنجاح ويتم تحقيق ذلك من خلال توفير أنظمة اتصال فعالة لنقل البيانات والمعلومات وتدفعها بين المصارف والمواطنين ومؤسسات الأعمال والمؤسسات الفرعية.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض ومراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية نجد أنها تناولت الاتجاهات الحالية الحديثة لتحول الدول إلى تقنية من تقنيات التحول الرقمي ومحاولة دمجها في القطاعات الحكومية ومن بينها القطاع المصرفي، حيث أوضحت أغلب الدراسات دور الحوكمة الإلكترونية وتأثيرها على القطاع المصرفي ومتطلبات تطبيق هذه التقنية وأثرها على جودة الخدمة المصرفية ورضا العملاء والأداء المالي للبنوك، واتفقت أغلب

الدراسات من بينها دراسة (الحدراوي، مهدي، 2023) و (يوسف، دريد، 2018) و (سيف، 2023) و (عبدالعزیز، 2021) (عمران، عرفة، 2021) على أن ما تتمتع به الحوكمة الإلكترونية من كفاءة وشفافية من خلال الهوية الرقمية وعدالة في التعامل، وإلغاء الوساطة وإلغاء الاحتياطي والتلاعب والتزوير في المعاملات المصرفية سيعمل على ترشيد وتحسين عملية اتخاذ القرارات المالية في المصارف وسيحسن من جودة الخدمة المصرفية، كما أكدت دراسة (Osman et al., 2019) (فتاح، عبودي، 2021) (Finger & Pecoud, 2003) على أن كل التحول للخدمات الإلكترونية الحكومية سيعزز من العلاقات مع أصحاب المصلحة وسيحقق فائدة لجميع المستخدمين على كافة المستويات محلية وإقليمية ودولية ومحلية وسيحقق رضا العملاء بشكل ديمقراطي بعيداً عن الجهوية، معظم الدراسات أكدت على الدور الإيجابي للحوكمة الإلكترونية في تحسين كفاءة القطاع المصرفي من حيث وضوح الإجراءات وعرضها على المواقع الإلكترونية وهو ما يدعم بُعد الشفافية الإلكترونية، وإشراك الجميع في اتخاذ القرارات وهو ما يدعم بُعد المشاركة الإلكترونية، وتوفير المعلومات للعملاء وجعل التقارير متاحة وبأسرع وقت وأقل جهد سيعمل على الموضوعية وحيادية التقييم وهو ما يدعم بُعد التدقيق الإلكتروني، وعند تحديد هوية العملاء والمالكين والمنتفعين للأموال المودعة سيعمل على بث الثقة في الجهاز المصرفي والنظام المالي ومن ثم تقليل من مخاطر الخسارة التي يمكن للمودعين وغيرهم من الدائنين أن يتعرضوا لها وهو ما يدعم بُعد الرقابة الإلكترونية، وما سنحاول توضيحه في هذه الدراسة هو بيان دور الحوكمة الإلكترونية بأبعادها الأربعة ومساهمتها في الحد من الفساد المالي في مؤسسات القطاع المصرفي بالإسقاط على البيئة الليبية.

1-3 مشكلة الدراسة:

انطلاقاً من توصيات دراسة (كريم، أبوكيل، 2023) والتي تدعو إلى ضرورة اعتماد آلية واضحة للإفصاح والشفافية لمكافحة الفساد المالي، وتعزيز دور الرقابة للحد من المخالفات القانونية والمالية عند تقديم الخدمات المصرفية وخصوصاً فيما يخص عمليات غسيل الأموال والسرية المصرفية لحسابات العملاء إلى جانب ضرورة استخدام أحدث نظم التدقيق والمتابعة المحاسبية بالمصارف العاملة في الدولة الليبية جاءت هذه الدراسة، ولتتضمن الحد من تفشي ظاهرة الفساد المالي في القطاع المصرفي حسب ما أشار إليه ديوان

المحاسبة في تقاريره السنوية أن التجاوزات والمخالفات المرتكبة من قبل القطاع المصرفي أحد أكبر مسببات تردي الوضع الاقتصادي الحالي، وأن قصور الدور الرقابي لمصرف ليبيا المركزي أدى إلى انتشار الفساد في هذا القطاع (ديوان المحاسبة 2016) وسبب ذلك يرجع إلى سوء الإدارة وضعف نظم الرقابة الداخلية (الدرياق، العبيدي، 2021). كل ذلك يتطلب ضرورة التفكير بجدية في وضع آلية مُحكّمة تخفف من الآثار السلبية لهذه الظاهرة الخطيرة والتصدي لها بشتى الطرق، وهو ما يدفعنا إلى دراسة ما تسهم به الحوكمة الإلكترونية بأبعادها الأربعة الرئيسة في الحد من الفساد المالي في مؤسسات القطاع المصرفي الليبي نظراً للدور الحيوي للقطاع المصرفي وضرورة سلامته من هذه الظاهرة، من هنا تتساءل الدراسة على:

- ما مدى مساهمة الحوكمة الإلكترونية في الحد من الفساد المالي في مؤسسات القطاع المصرفي؟ وللإجابة على التساؤل الرئيس تم صياغة أربع أسئلة فرعية على النحو الآتية:

- 1- ما مدى مساهمة الشفافية الإلكترونية في الحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي؟
- 2- ما مدى مساهمة التدقيق الإلكتروني في الحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي؟
- 3- ما مدى مساهمة المشاركة الإلكترونية في الحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي؟
- 4- ما مدى مساهمة الرقابة الإلكترونية في الحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي؟

4-1 أهداف الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها فإن هذه الدراسة تسعى إلى التعريف بالحوكمة الإلكترونية وأهميتها وذلك من خلال استقراء الأدب النظري في هذا المجال، ومبررات توافرها بالقطاع المصرفي، ودورها في الحد من الفساد المالي والذي أصبح يستشري في أوساط مؤسسات القطاع المصرفي من خلال ما توفره من شفافية إلكترونية وتدقيق إلكتروني ومشاركة إلكترونية ورقابة إلكترونية)، كما لها هدف آخر وهو الوصول إلى مقترحات وتوصيات يؤمل أن تسهم في الحد من هذه الظاهرة التي تسود العديد من المؤسسات المصرفية .

5-1 منهج الدراسة:

ارتكز منهج الدراسة على ما يأتي:

المنهج الاستقرائي وذلك بهدف دراسة واستقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة عن

الحوكمة الإلكترونية والفساد المالي في القطاع المصرفي، وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة الدراسة.

المنهج الاستنباطي وذلك بوضع فرضيات للدراسة ثم اختبار مدى صحة تلك الفرضيات؛ من أجل استخلاص النتائج التي تفيد في تحقيق أهداف الدراسة.

6-1 فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: يوجد دور لأبعاد الحوكمة الإلكترونية المتمثلة بـ (الشفافية الإلكترونية - التدقيق الإلكتروني - المشاركة الإلكترونية - الرقابة الإلكترونية) في الحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي ويتفرع من الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية، وهي:

1- الفرضية الفرعية الأولى: يوجد دور للشفافية الإلكترونية في الحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي.

2- الفرضية الفرعية الثانية: يوجد دور للتدقيق الإلكتروني في الحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي.

3- الفرضية الفرعية الثالث: يوجد دور للمشاركة الإلكترونية في الحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي.

4- الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد دور للرقابة الإلكترونية في الحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي.

7-1 أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها في جانبين رئيسين، هما:

الجانب الأول: يتمثل في خطورة الفساد المالي في المؤسسة المصرفية وما ترتب عليه من آثار سلبية خطيرة على الاقتصاد الوطني وسمعتها، نتيجة لانعدام الشفافية والاحتيال والتلاعب أثناء تنفيذ المعاملات بالإضافة إلى قصور الدور الرقابي لمصرف ليبيا المركزي، ومستواه حسب ما أشارت إليه التقارير الدولية والمحلية، حيث تقع ليبيا في مستويات عالية من الفساد حيث احتلت المرتبة 170 من مجموع 176 دولة على مستوى العالم، لسنة 2017، إلى درجة أنهك اقتصاد الدولة وجعلها في مصاف الدول الفقيرة على الرغم من تملكها مقومات الاقتصاد القوي.

الجانب الثاني: يتمثل في زيادة الاهتمام الدولي بالحوكمة الإلكترونية، والتركيز على العمل المصرفي الإلكتروني الذي أصبح أحد أهم ركائز العمل المصرفي ككل لضمان أداء دوره بكل شفافية ومشاركة وتدقيق ورقابة إلكترونية.

8-1 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي المصارف التجارية الليبية العامة بمختلف المستويات الإدارية، إلا أنه نظراً لتشابه وتقارب بيئة وطبيعة الأعمال والخدمات المصرفية بالمدن الليبية اقتصرَت الدراسة الميدانية على عينة من أفرع المصارف الليبية العاملة بمدينة سرت، وهي: مصرف الصحاري، ومصرف التجاري الوطني، ومصرف الوحدة فرع الجامعة، وقد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من العاملين بهذه المصارف بمختلف الأقسام تمثلت في 48 موظفاً، وتم توزيع صحيفة الاستبيان عليهم عن طريق التسليم والاستلام المباشر، وتم استلام 40 صحيفة استبيان صالحة للتحليل من المشاركين .

9-1 وسيلة جمع البيانات:

أُسْتُخْدِمَتْ صحيفة الاستبيان لجمع بيانات الدراسة، واحتوت الصحيفة على ثلاثة أجزاء خُصص الجزء الأول منها للتعريف بالدراسة والقائمين عليها، وخُصص الجزء الثاني للمعلومات الديموغرافية، أما الجزء الثالث فكان لاختبار آراء العاملين حول مساهمة الحوكمة الإلكترونية بأبعادها الأربعة في الحد من الفساد المالي في مؤسسات القطاع المصرفي.

2- الإطار النظري للدراسة: الحوكمة الإلكترونية كآلية للحد من الفساد

المالي وردعه:

1-2 مفهوم الحوكمة الإلكترونية وأهميتها:

الحوكمة بشكل عام تشير إلى الآليات والعمليات والعلاقات التي من خلالها يتم التحكم في المؤسسات وتوجيهها (Khan, 2017)، والحوكمة الإلكترونية (E- Governance) من المفاهيم الحديثة التي تعتمد على استخدام التكنولوجيا لتطوير وعوملة أداء المؤسسات، وتطوير آليات جديدة للتفاعل المباشر مع المواطنين وتقديم الخدمات بأحسن جودة وبتطابق ما تقدمه تلك المؤسسات من بيانات ومعلومات ونتائج ما هو موجود في الواقع فعلاً، (Fakeeh, 2016) حيث عرفها (الزهيري، 2011) بأنها سلسلة

العمليات والإجراءات المحاطة بإطار قانوني والتي تهدف إلى تنظيم المعاملات والمعلومات بين الحكومة والمواطن وتأمين سبل حفظها وأرشفتها ورقمتها وتوفير آلية لاسترجاعها بالاعتماد على تطبيقات تكنولوجيا المعلومات.

كما عرفها كل من (الصادق و الخيرة، 2017) بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات الحكومية، وتبادل معلومات معاملات الاتصالات، بحيث يتم تقديم الخدمات الحكومية المتاحة للمواطنين بطريقة مريحة وتتسم بالفعالية والشفافية.

كما عرفت بأنها "استخدام التكنولوجيا الحديثة في تفعيل الدور الرقابي على عمل المصارف وتحسين أدائها والارتقاء بوضعيتها المالية، واستغلال مختلف التقنيات الحديثة في تطوير الخدمات المصرفية، واحترام معايير الشفافية، وتوفير المعلومات الكافية لجمهور المستفيدين، مثل العملاء والحكومة والمساهمين (عبد اللطيف، مراد، 2020)

إلا أن ما نقصده في هذه الدراسة ليس استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي فقط؛ بل حوكمة استخدام هذه التكنولوجيا بهدف ضمان وسلامة وملائمة مختلف العمليات المصرفية في القطاع المصرفي لاحتياجات ورغبات الجهات المستفيدة، ودعمها بالمتطلبات القانونية التي يجب إقرارها لخلق بيئة ملائمة للعمل المصرفي الإلكتروني ولترسيخ ثقافة التعامل مع التقنيات المصرفية الحديثة بشكل آمن وملائم.

انطلاقاً مما سبق يمكن تعريفها بأنها عملية تطبيق مبادئ الحوكمة السليمة والفعالة على النظم والعمليات الإلكترونية في القطاع المصرفي، باستخدام التقنيات الحديثة المتطورة مع ضمان سرية وأمن المعلومات، وبعيدا عن استخدام المستندات والوثائق الورقية وبشفافية، وبمشاركة ورقابة إلكترونية، وبسرعة متناهية ودقة عالية في أي وقت وأي مكان.

ولأهمية الحوكمة الإلكترونية دراسات عدة حددت ما تهدف إليه: حيث تتعدد الأهداف من وراء استخدام الحوكمة الإلكترونية ومنها خفض حدة البيروقراطية في أداء الأعمال، والعمل على تجميع كافة الخدمات والمعلومات ذات الأهمية للعملاء وأصحاب المصلحة بما يمكن من الاستفادة منها بطريقة سهلة، ويمكن توضيح أبرز الأهداف التي تسعى الحوكمة الإلكترونية لتحقيقها فيما يلي: (لظفي، 2007) و (Kayed & zaira, 2018)

- تقديم الخدمات لذوي المصلحة بطريقة سهلة وسريعة ومنخفضة التكاليف.

- إتاحة وعرض المعلومات عن كافة التعاملات بين المؤسسة وعملائها على شبكة الإنترنت.
 - زيادة الوقت المتاح لتأدية الخدمة، بحيث يمكن الحصول على الخدمة في أي وقت طوال اليوم دون الالتزام بساعات عمل رسمية محددة.
 - الارتقاء بثقافة ووعي الموظفين في الأقسام المختلفة من خلال تشجيعهم على استخدام الوسائل الحديثة.
 - رفع كفاءة أداء المؤسسات والأعداد للاندماج في النظام العالمي لمواكبة نظم المعلومات الحديثة المتبعة.
 - تحقيق الشفافية من خلال إتاحة المعلومات بصورة متكافئة لكافة المتعاملين.
- وعليه يمكن القول أن الهدف الأساسي الذي تسعى الحكومة الإلكترونية الوصول إليه هو الوفاء باحتياجات المستفيدين ومتطلباتهم، والتأكد من أن الخدمات قد تم إيصالها كما يريد الجمهور المستفيد منها، وفق مفاهيم تتجسد في الشفافية، الفاعلية، النزاهة، سرعة الاستجابة، والمشاركة والمناهضة لمكافحة الفساد، والتعرف على مكامن الفساد وكشف المخالفات بطريقة سريعة وواضحة، لرقى بجودة الخدمة المقدمة.
- ## 2-2 أهمية الحكومة الإلكترونية في القطاع المصرفي: ويمكن النظر إلى أهمية الحكومة الإلكترونية من وجهة نظر المؤسسات المصرفية باعتبارها أمراً ضرورياً ومهماً في مؤسسات القطاع المصرفي؛ وذلك لتحسين كفاءة العمليات المالية، حيث تتيح الحكومة الإلكترونية استخدام التكنولوجيا في تنفيذ العمليات المالية بشكل فعال، وهذا يعني تقليل الإجراءات البيروقراطية والأخطاء البشرية وتسريع سير العمليات المالية، وتوفير التكاليف حيث يمكن للحكومة الإلكترونية أن تسهم في تقليل التكاليف المتعلقة بالعمليات المالية للقطاع وذلك بتقديم خدمات مالية ومتطورة ومبسطة، للمواطنين والمؤسسات، مثل: دفع الضرائب عن طريق الإنترنت وتقديم طلبات الدعم المالي وتتبع العمليات المالية، وتعزيز الأمان والسرية، حيث يعتبر الأمان والسرية عنصراً مهماً في العمليات المالية، وما توفره الحكومة الإلكترونية من حماية لأزمة للمعلومات المالية والشخصية، مما يضمن سرية هذه المعلومات ويقي من التلاعب والاختراق، وبهذا سيتفادى وجود أخطاء متعددة أو الخراف متعمد كان أو غير متعمد ومنع استمراره أو العمل على تقليده إلى أدنى قدر ممكن (الأعمر، 2022).

3-2 مبررات توافر الحوكمة الإلكترونية في المؤسسات المصرفية:

1-الجرائم المعلوماتية المصرفية: نتيجة لقلة التشريعات المتخصصة، وعدم وجود نظم قانونية واضحة ودقيقة بخصوص العمليات المصرفية الإلكترونية، وبسبب عدم وجود اتفاقيات دولية مبرمة حول هذا النوع من العمليات، يمكن أن تتعرض المؤسسة المصرفية لاعتداءات مصدرها التقنيات الحديثة المستخدمة، مما يتطلب القيام بجهود إضافية لحوكمة أداء المؤسسات المصرفية؛ ومن بين الاعتداءات (زيدان، 2010):

1-1 الاحتيال (الغش) المعلوماتي: هو سلوك خداعي مرتبط بالكمبيوتر يهدف الشخص من خلاله إلى كسب فائدة أو مصلحة مالية، ومن أساليب الاحتيال ما يأتي:

- التلاعب في البيانات من طرف بعض الموظفين والتقنيين العاملين في المصارف عن طريق إدخال بيانات مصطنعة لتحقيق مصلحة مالية ما، أو من خلال الاستيلاء على كلمة السر أو مفتاح التشفير، مما يسمح له بالدخول إلى ذاكرة الكمبيوتر، ويقوم بتعديل المعطيات وأرقام الحسابات لصالحه.

- التلاعب في البرامج المستخدمة أثناء تطويرها أو صيانتها، وذلك باستعمال طريقتين الأولى تعرف باسم Perruque حيث يرمج فيها الكمبيوتر على اقتطاع قيم مالية صغيرة من الإيداعات الدورية، والثانية تعرف باسم salami وهي عبارة عن عملية استيلاء على الأموال بكميات صغيرة من الأرصدة الكبيرة بشكل لا يلاحظ معه نقصانها، ثم تحول حساب خاص يستطيع صاحبه السحب منه بشكل شرعي.

2-1 غسيل الأموال عبر البنوك الإلكترونية: وذلك من خلال استخدام البطاقات الذكية وأجهزة الكمبيوتر في تحويل الأموال الغير مشروعة وإضفاء الشرعية عليها، وتوظيفها عبر الإنترنت من خلال منظومة حماية وتشفير، وعلى نحو من الدقة والسرعة والسرية، وبشكل يصعب معه تعقب عمليات الإيداع (ALDhshan, 2020)

2- إساءة الاستخدام من قبل العملاء: ويرجع ذلك إلى عدم إحاطة العملاء بإجراءات التأمين الوقائية أو بسماحهم لعناصر إجرامية بالدخول إلى حسابات عملاء آخرين أو القيام بعمليات غسيل الأموال باستخدام معلوماتهم الشخصية أو القيام بعدم إتباع إجراءات التأمين الواجبة.

3- التحديات الضريبية: ومن أكثر الأمور التي أثارت الخلاف هو هل تحصل ضرائب على نشاط تلك البنوك والمؤسسات من عدمه، وكيفية تقدير وتحصيل تلك الضريبة، وما هي التشريعات الضريبية الواجبة التطبيق على المؤسسات التي تقوم بهذه العمليات.

4- حدة أزمة السيولة: فعلى الرغم من تعميم وسائل الدفع الإلكتروني إلا أن أزمة السيولة النقدية التي تشهدها المؤسسات لازالت موجودة، فالمؤسسات المصرفية تجد نفسها عاجزة عن تلبية طلبات زبائنهم، ولم تتمكن من حل مشكلة الطوابير التي تشهدها العديد من المؤسسات المصرفية (شلالبي، علال، 2014).

وبهذا يمكن القول بأن تطبيق الحوكمة الإلكترونية في القطاع المصرفي يعد أمراً في غاية الأهمية لضمان سلامة الجهاز المصرفي من هذه الظواهر التي تقودنا إلى ظاهرة الفساد المالي. وفقاً لما سبق تؤكد دراسة (الحمودي، العايد، 2017) بأن الحوكمة الإلكترونية هي وسيلة لتحسين الأداء الحكومي ليصبح أكثر كفاءة وفاعلية، فهي تؤدي إلى زيادة الشفافية والفعالية في أجهزة الدولة.

فهي المستقبل حيث تسعى العديد من البلدان جاهدة نحو تشكيل حكومة خالية من الفساد، حيث يمثل جوهر الحوكمة الإلكترونية في الوصول إلى المستفيدين والتأكد من أن الخدمات المخصصة لهم قد تم الوفاء بها، لتنفيذ جميع العمليات باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة، سواء المتعلقة بالسحوبات والمدفوعات والائتمان والتحويلات الإلكترونية والتعامل مع الأوراق المالية والعمليات المصرفية الأخرى بشفافية وبمشاركة إلكترونية مما يسمح للعميل بإدارة حسابه أو إكمال عمله المتعلق بالمصارف بتقنيات حديثة تواكب التطور في مجال التكنولوجيا (Zahra, 2022).

كما قامت دراسة (Twizeyimana & Andersson, 2019) بعرض وتحليل القيمة العامة للحكومة الإلكترونية وما تضيفه الحوكمة الإلكترونية للمؤسسات حيث تشكل القيمة أساس جميع أنواع خدمات الحكومة. والقيمة في الحوكمة الإلكترونية تكمن في خفض تكاليف الخدمة، وتسهيل الخدمة على المتعاملين، وتقليل المخاطر (طه، 2012).

2-4 ما توفره أبعاد الحوكمة الإلكترونية للقطاع الحكومي للحد من الفساد المالي في المؤسسات المصرفية: تعد الحوكمة الإلكترونية وسيلة لتحسين الأداء الحكومي، وعليه فإن اعتماد الحوكمة الإلكترونية يشكل عملية تغيير تساعد على المشاركة في الاقتصاد الجديد

القائم على المعرفة (الحمودي، العايد، 2017) .

كما أن تطبيقها يعزز من كفاءة المؤسسات ويدعم قدرتها التنافسية في التعامل مع الأزمات التي تواجهها، الأمر الذي يجعلنا بحاجة ماسة إلى الاهتمام بإرساء أبعادها وقواعدها لتعزيز كيانها، وضبط أدائها، بناءً على "الشفافية، والتدقيق، والمشاركة، الرقابة الإلكترونية، خاصة في القطاع المصرفي؛ لأن تطبيقها يؤدي إلى تعزيز العلاقة بين القطاع المصرفي، وأصحاب المصالح والعاملين فيه، وذلك على أسس واضحة، تحدد فيها المسؤوليات والواجبات (عمران، عرفة، 2021) .

1- الشفافية الإلكترونية: حيث تشير الشفافية إلى انفتاح عمليات وأنشطة المؤسسة التي يمكن تحقيقها من خلال ترتيب المعلومات الكافية وإتاحتها للمواطنين وإمكانية الوصول إليها فضلاً عن نشر تقارير دورية عن المؤسسة (فتاح، عبودي، 2021)، وما يترتب على الشفافية الإلكترونية ما يأتي:

• **وضوح الأدوات والمسؤوليات:** من خلال تحديد هيكل القطاع الحكومي ووظائفه ومسؤولياته داخل الحكومة والعلاقة بين الحكومة وباقي القطاعات ومراعاة أخلاقيات الإدارة والشفافية.

• **إتاحة المعلومات للجمهور:** من خلال الإفصاح العام وفي الوقت المناسب في عملية اتخاذ القرار.

• **ضمان صحة المعلومات:** حيث يؤكد على صدق تمثيل المعلومات وملاءمتها.

• **علانية المعلومات.** نشر المعلومات من خلال إعداد المركز المالي وبيان كيفية الوصول إلى النتائج (السياسات والمستندات) وأيضاً نشر التقارير المعززة لقائمة المركز المالي.

2- التدقيق الإلكتروني: هو عملية تطبيق أنظمة التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات، أي الانتقال من التشغيل اليدوي إلى التشغيل الإلكتروني من أجل المساهمة في إنجاز عملية التدقيق بكفاءة وفاعلية وبأسرع وقت ممكن، وتحقيق أهدافها وإبداء الرأي عن مدى عدالة القوائم المالية، كما يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى تحسين جودة خدمة التدقيق، وذلك بسبب ما يوفره استخدام هذه التكنولوجيا من إنجاز الأعمال بسرعة أكبر، وكون استخدام التدقيق الإلكتروني يحسن من جودة الإجراءات الرقابية على البرامج والملفات الإلكترونية المستخدمة في المؤسسة موضع التدقيق، والتي يصعب تدقيقها

دون الاستعانة بتكنولوجيا المعلومات، كما أن قيام المدقق باستخدام تكنولوجيا المعلومات يخفض من تكاليف عمليات التدقيق ويزيد من دقتها؛ كما إن استخدام التدقيق الإلكتروني يؤدي إلى تحسين جودة القيام بالإجراءات التحليلية، حيث يساعد المدقق في مقارنة النسب المماثلة المقدرة، وبالتالي تحديد الانحرافات ومعرفة أسبابها، كما يساعد على تدقيق القوائم المالية للمؤسسة للسنة الحالية والسنوات السابقة بسرعة وسهولة، ويساعد على الاطلاع على تقارير وقوائم المؤسسات المنافسة، مما يمكن المدقق من إجراء المقارنات عبر مجموعة كبيرة من السنوات، ومع مجموعة كبيرة من المؤسسات المنافسة، كما يمكنه من إبداء رأيه بشكل أكثر مصداقية وموضوعية، كما يؤدي استخدامها إلى تحسين جودة أعمال التدقيق وتوثيقها من خلال تدقيق أرصدة الحسابات بشكل أدق وأسرع كما يمكن المدقق من تدقيق عدد أكبر مما كان سيدقق يدويًا، مما سينعكس على جودة عمله وإنجازته بوقت أقصر وبالتالي تحقيق الكفاءة والفعالية (نشوان، 2014).

3- المشاركة الإلكترونية: تعتبر مشاركة المواطنين والمجتمع المدني عامل أساسي في عملية التنمية، لكونها تسهم في دعم الحكم الديمقراطي، وتسهل التفاعل بين الدولة والمجتمع من خلال مشاركة المواطنين بالمساهمة في اتخاذ القرار ومساءلة صانعي القرار عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتُعرّف المشاركة بأنها الخراط واشتراك الجميع في عمليات تحديد الاحتياجات، إعداد الخطط والبرامج، إعداد الموازنات، اتخاذ قرارات التشغيل اليومية، النواحي المالية، التنفيذ (زدام، 2018). فهي تُعبر عن ما تقدمه الأجهزة الحكومية عن طريق مشاركة العملاء والموظفين بالمساهمة في اتخاذ القرار من خلال المنافذ الإلكترونية المفتوحة من طرف الإدارات وبإشراك الجميع في تحديد الاحتياجات وإعداد الخطط والبرامج واعداد الموازنات (عبدالرحمن، ملكية، 2022).

4- الرقابة الإلكترونية: وهي استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة، لمراقبة العمليات المصرفية داخل المؤسسة التي تضمن (المدخلات، المعالجة، المخرجات)، بهدف توفير الوقت والجهد والتكلفة إضافة للوصول إلى النتائج المطلوبة بأقل ما يمكن من الأخطاء، وللوصول إلى درجة عالية من تقديم الخدمات بصورة مثالية للعملاء (العوران، 2016)، حيث تحقق الرقابة الإلكترونية استخدامًا فعالاً لأنظمة وشبكات المعلومات القائمة على الأنترنت، بكل ما يعنيه من فحص وتدقيق ومتابعة آنية وشاملة وبتكلفة أقل وفي وقت أقصر، وهذا ما يحقق

مزايا كثيرة يمكن تحديدها كما يأتي :

- سهولة الوصول إلى المعلومات وتقنين الدخول إليها.
- إمكانية نشر اللوائح والإجراءات الخاصة بالخدمات ومعايير تقييمها واتاحة الاطلاع عليها إلكترونياً.
- إمكانية تحديد المسؤولية بالتعرف على متخذي القرار والقدرة على المحاسبة عند ارتكاب الأخطاء.
- إتاحة قنوات اتصال متعددة لتبادل المعلومات.
- التمكن من إنهاء الخدمات إلكترونياً عبر الشبكة المعلوماتية، وذلك بوضع معلومات كاملة عن الإجراءات الإدارية ومتطلباتها مما يسهل عملية المتابعة.
- إمكانية وضع مشاريع القوانين والأنظمة على المواقع الإلكترونية مما يسهل معرفتها من كافة أطراف الخدمة، وتعزيز مبدأ المحاسبة والمسائلة الإدارية.
- تقديم المعلومات من خلال تقارير مختصرة ودورية تقف على الأخطاء وتصحيحها في وقت مبكر.
- تحول دون الإهمال والسرقات والتبذير وسوء الاستخدام بما يحافظ على موارد المؤسسة.
- تتمتع بدرجة عالية من الأمان لتوفرها على المعرفة التامة بكل مستجدات العمل. وإعطاء التنبيه بشكل إلكتروني من خلال البرامج الرقابية المستخدمة دون الحاجة للتدخل البشري (المفتش). (وردة، 2021)

3- الإطار العملي للدراسة

3-1 المقدمة:

يهدف هذا الجانب إلى معالجة موضوع الدراسة من الناحية العملية، من خلال استخدام استمارة الاستبيان كأداة أساسية لتجميع البيانات والتي تم تصميمها بالاعتماد على الإطار النظري، الذي تم عرضه فيما سبق ويتم التوصل إلى النتائج تبعاً لذلك.

3-2 مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي المصارف التجارية الليبية، إلا أنه نظراً لتشابه وتقارب بيئة وطبيعة الأعمال والخدمات المصرفية بالمدن الليبية اقتضت الدراسة الميدانية على عينة من أفرع المصارف الليبية العاملة بمدينة سرت، وهي: مصرف الصحاري، ومصرف

التجاري الوطني، ومصرف الوحدة فرع الجامعة، حيث تم جمع المعلومات والبيانات الأولية اللازمة لتحقيق غرض الدراسة من موظفي المصارف المذكورة والبالغ عددهم 40 موظفاً عن طريق استمارة استبيان لتحليلها بواسطة عدد من الأساليب الإحصائية المناسبة، ومنها:

- 1- الانحراف المعياري و المتوسط الحسابي .
 - 2 - معامل الصدق و الثبات الفاكرونيباخ .
 - 3 - اخبار T.TestOne Sample .
- نماذج استبيان وكانت نتائج التوزيع كالاتي :-

جدول (3-1) يوضح توزيع الاستبيان.

البيان	استمارات المرسله	استمارات المستلمة	استمارات لم ترجع	نسبة الردود
مصرف الصحاري	15	10	5	67%
مصرف التجاري الوطني	18	15	3	83%
مصرف الوحدة وكالة جامعة سرت	15	15	0	100%

يوضح هذا الجدول عدد استمارة الاستبيان التي تم توزيعه على عينة الدراسة والتي تتكون من المصارف التجارية العاملة ببلدية سرت وعدد الاستمارات التي تم استلامها، وكذلك عدد الاستمارات التي كانت صالحة لتحليل

3-3 أداة جمع البيانات:

تم تقسيم الاستبيان إلى جزأين، خصص الجزء الأول للمعلومات الديموغرافية للمشاركين في الدراسة من حيث اسم المصرف، المؤهل العلمي، التخصص، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة في المصرف، بينما خصص الجزء الثاني لجمع البيانات المطلوبة، لاختبار الفرضيات الخاصة بأبعاد الحوكمة الإلكترونية ومساهمتها في الحد من الفساد المالي لمؤسسات القطاع المصرفي الليبي.

صُمِّمَت الأسئلة الموضوعية بحيث تتناسب مع مقياس ليكرت الخماسي، والذي تم استخدامه في دراسات مشابهة لموضوع الدراسة، والهدف من هذا المقياس تحديد اتجاه آراء الأفراد المراد قياسها بالإضافة إلى أن هذا المقياس يحتاج تفكيراً من المشارك بشكل معمق قبل الإجابة على أي سؤال؛ لأن إجابته متدرجة بشكل دقيق.

واشتملت الاستبانة على أكثر من جزء، وهما:

الجزء الأول: وهو يتعلق بخصائص عينة البحث "المعلومات الشخصية للمشاركين" وقد تألف هذا الجزء على عدد 5 أسئلة لكل منها عدد من الإجابات الاختيارية.
أما الجزء الثاني: فقد تم تقسيمه إلى مجموعة الفقرات والفرضيات، حيث أن هناك 4 فرضيات مشتقات من الفرضية الرئيسية.

ولغرض قياس واختبار متغيرات الدراسة تم اللجوء إلى استخدام مقياس ليكرت الخماسي في قياس هذه الفقرات على النحو الآتي: مقياس ليكرت الخماسي في قياس هذه الفقرات على كما هو موضح بالجدول أدناه:

جدول (2-3) درجات بدائل الإجابة على فقرات الاستبيان.

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
مدى المتوسط المرجح	1.80-1	2.60-1.80	3.40-2.60	4.20-3.40	5-4.20
مدى الوزن النسبي	%(35.9-20)	%(51.9-36)	%(68.9-52)	%(84.9-69)	%(100-85)

حيث كان الوسط الحسابي الفرضي (لأداة القياس) هو (3)، ويتم استخراجه عن طريق المعادلة الرياضية الآتية (1+2+3+4+5)/5=3

3-4 صدق ثبات الاستبيان:

لغرض التأكد من دقة صياغة فقرات الاستبيان وسلامة العبارات المستخدمة، أي صدق وصلاحيته نموذج تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين من الأكاديميين في الجامعات الليبية، وقد اعتبرت الفقرات صادقة وصالحة للقياس إذا حظيت بقبول، واستناداً على آراء المحكمين وملاحظاتهم تم تعديل وإعادة صياغة بعض الفقرات من أجل رفع مستوى صلاحيته ومصداقية الاستبيان. أما من أجل اختبار دقة وثبات القياس ومدى الاعتمادية، فقد تم اختبار ثبات الاستبيان عن طريق اخضاع فقراته لاختبار قوة الثبات "معامل ألفا كرونباخ"، حيث أن قاعدة القرار لهذا الاختبار أنه كلما اقتربت نتيجة الاختبار أو قيمة معامل ألفا كرونباخ من الواحد صحيح كلما دل ذلك على قوة ثبات أداة الدراسة. يتضح من الجدول الآتي أن أداة البحث "الاستبيان" تتسم بالثبات، حيث أن قيمة الاختبار لكل فقرات الاستبيان تجاوز، وهو أعلى من الحد الأدنى المقبول للاختبار، وهذا يعني أنه لو تم إعادة توزيع الاستبيان مرة أخرى على نفس عينة البحث فسوف نحصل على نفس النتائج وبنفس المعدل المحسوب.

جدول (3-3) نتائج معامل ألفا كرونباخ لقياس درجة الثبات والاعتمادية

Reliability statistics

قيمة الفا كرونباخ	عدد الفقرات	محاور الاستبيان	ر . م
.752	6	الشفافية الإلكترونية	1
.867	6	التدقيق الإلكتروني	2
.786	7	المشاركة الإلكترونية	
.846	8	الرقابة الإلكترونية	3
0.813	27	الإجمالي للمتوسط	

يوضح الجدول (3-3) قيمة الثبات في كل فقرة من فقرات الاستبيان، حيث أن معدل الفا كرونباخ على إجمالي قيمة متوسط فقرات مدى مساهمة الحكومة الإلكترونية في الحد من الفساد المالي للمؤسسات القطاع المصرفي حوالي (0.813)، وهي قيمة عالية فيما يتعلق بدرجة الاعتمادية .

3-5 تحليل بيانات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على أسلوب الإحصاء الوصفي التحليلي المعروف ب (SPSS) لاستخراج النتائج المتعلقة بالدراسة، ولغرض التعرف على اتجاه آراء الباحثين حول فقرات الاستبيان.

عرض نتائج تحليل بيانات الدراسة:

فيما يأتي عرض لنتائج تحليل الإحصاء الوصفي للبيانات، والذي يشمل: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة المحييين على فقرات الاستبيان .

• أولاً: نتائج التحليل الوصفي لبيانات القسم الأول للاستبانة (المعلومات العامة):

تناول هذا الجزء الاول (3-4) من الاستمارة بعض الأسئلة التي توضح خصائص المشاركين في البحث.

النسبة المئوية	التكرار	البيان	معلومات الشخصية
25.0%	10	مصرف الصحاري	اسم المصرف
37.5%	15	مصرف التجاري الوطني	
37.5%	15	مصرف الوحدة	
100%	40	الإجمالي	
22.5%	9	دبلوم متوسط	المؤهل العلمي
15.0%	6	دبلوم عالي	
57.5%	23	بكالوريوس	
5.0%	2	ماجستير	
100.0%	40	الإجمالي	
7.5%	3	اقتصاد	التخصص
60.0%	24	محاسبة	
17.5%	7	تمويل و مصارف	
15.0%	6	غيره	
100.0%		الإجمالي	
2.5%	1	مدير فرع	المسمى الوظيفي
5%	2	نائب مدير فرع	
47.5%	19	رئيس قسم	
45%	18	موظف	
100.0%	40	الإجمالي	
25.0%	10	اقل من 5 سنوات	سنوات الخدمة في المصرف
7.5%	3	من 5 الي اقل من 10 سنوات	
15.0%	6	من 10 الي اقل من 15 سنة	
52.5%	21	15 سنة فاكثر	
100.0%	40	الإجمالي	

تم عرض نتائج التحليل الوصفي لبيانات المبحوثين في جدول السابق، حيث لوحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة في عدد سنوات الخدمة بالمصرف 15 سنة فأكثر حوالي (52.5%) وعدددهم 21 شخصاً، وهذا يدل على أن المؤسسات المدروسة لديها كوادر مهنية لها باع من الخبرة يمكن الاستعانة بإجابتهم وفي تحليل نتائجهم، ويعطي مؤشراً على أن عينة الدراسة لديهم القدرة على فهم أسئلة قائمة الاستقصاء، أما بخصوص المؤهل العلمي فالغالبية العظمى هم من حملة البكالوريوس، حيث بلغ عددهم

(23) ونسبتهم 57.5% وهذا يدل أعلى الفئة الجامعية المؤهلة، مما يعطي الدراسة قوة ومصداقية أكثر، وصفة المحاسب أعلى فئة حيث بلغت 60% يليها تخصص التمويل ولمصارف وهذا يفسر أن أعلى فئة كانت للمحاسب، مما يزيد من فرص الحصول على اجابات مالية مهنية، بالإضافة إلى ذلك فإن المسمى الوظيفي لرؤساء الأقسام بلغو 19 شخصاً وما نسبته 47.5%، وهذا يدل على أن من أجابوا على الاستبيان لديهم دور في إدارة أقسام المؤسسات المبحوثة باعتبارهم رؤساء لأقسامها وهذا مناسب لاختبار فقرات الاستبيان.

اختبار التوزيع الطبيعي:

جدول (3-5) آراء المشاركين حول ما تسهم به الشفافية الإلكترونية.

الفقرات	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت			
X1	7.5	3	50	20	30	12	5	2	7.5	3	3.45	0.986	6
X2	20	8	50	20	20	8	10	4	0	0	3.80	0.883	4
X3	15	6	55	22	22.5	9	7.5	3	0	0	3.78	0.800	5
X4	20	8	62.5	25	12.5	5	5	2	0	0	3.98	0.733	2
X5	20	8	57.5	23	17.5	7	2.5	1	2.5	1	3.90	0.841	3
X6	35	14	50	20	15	6	0	0	0	0	4.20	0.687	1
المتوسط - الإجمالي											3.85	0.822	77%

يتضح من الجدول (3-5) بشكل عام أن مفردات عينة الدراسة قد أظهرت اتجاهًا عامًا نحو الموافقة على إيجابية المحور الأول، مساهمة الشفافية الإلكترونية في الحد من الفساد المالي لمؤسسات القطاع المصرفي وبمتوسط حسابي قدره (3.85) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3) وانحراف معياري قدره (0.822) وهو أقل من الواحد الصحيح، وهذا يدل على عدم نشأت الإجابات، وبوزن نسبي 77% وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%، وتتراوح درجة الموافقة على فقرات هذا المحور بين (3.45-4.20) وهي مرتفعة جدًا، وجميعها تنتمي إلى مجال الاتفاق، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور، واتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي العبارة السادسة X6 والتي تنص على تعمل الحكومة الإلكترونية على ضرورة تحديث المعلومات على الموقع الإلكتروني بمتوسط حسابي قدره (4.20) في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافقة هي العبارة

الأولى x1 والتي تنص على تعمل الحوكمة الإلكترونية بالإضافة إلى قيام المؤسسة بعرض تقاريرها المالية وقوائمها المالية السنوية وعرض للإيضاحات المتممة في موقعها (العربي او الإنجليزي) على شبكة الانترنت تقوم بنشر معلومات خاصة عن أعضاء مجلس الإدارة على الموقع الإلكتروني بما فيها تقرير مجلس الإدارة المعدة وإجراءات الرقابة الداخلية على الموقع الإلكتروني بمتوسط حسابي قدره (3.45).

جدول (3-6) لراء المشاركين حول التدقيق الإلكتروني.

الفقرات	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		البيان	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة	المتوسط
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت					
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت					
X1	32.5	13	57.5	23	7.5	3	0	0	0	0	4.18	0.781	1	83.6	
X2	22.5	9	52.5	21	17.5	7	7.5	3	0	0	3.90	0.841	5	78	
X3	35	14	47.5	19	17.5	7	0	0	0	0	4.18	0.712	1	83.6	
X4	30	12	42.5	17	25	10	0	0	2.5	1	3.98	0.891	4	79.6	
X5	40	16	30	12	27.5	11	0	0	2.5	1	4.05	0.959	2	81	
X6	30	12	47.5	19	20	8	0	0	2.5	1	4.03	0.862	3	80.6	
المتوسط - الإجمالي															
											4.05	0.841		81%	

يتضح من الجدول (3-6) بشكل عام أن مفردات عينة الدراسة قد أظهرت اتجاهًا عامًا نحو الموافقة على إيجابية المحور الثاني بمدى مساهمة التدقيق الإلكتروني في الحد من الفساد المالي لمؤسسات القطاع المصرفي - حسب النتائج فإن المتوسط الإجمالي (4.05) وإن الانحراف المعياري (0.841) وهو أقل من الواحد الصحيح وهذا يدل على عدم تشتت الإجابات، وبوزن نسبي 81% وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%، وتتراوح درجة الموافقة على فقرات هذا المحور بين (3.90-4.18) وهي مرتفعة جدًا، وجميعها تنتمي إلى مجال الاتفاق موافق بشدة و موافق، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور. واتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي العبارة الأولى x1 حيث نسبة الموافق بشدة 32% والموافق 57.5% والتي تنص على أن الحوكمة الإلكترونية تحسن من جودة الإجراءات الرقابية على البرامج والملفات الإلكترونية المستخدمة في المؤسسة موضع التدقيق والتي يصعب تدقيقها يدويًا كما تعمل على تخفيض تكاليف عمليات التدقيق والعبارة الثالثة x3 والتي تنص على أن استخدام التدقيق الإلكتروني يؤدي إلى تحسين جودة الإجراءات التحليلية، حيث يساعد

المدقق في مقارنة النسب المماثلة المقدرة و بالتالي تحديد الانحرافات ومعرفة أسبابها بمتوسط حسابي قدره (4.18) في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافقة هي العبارة الثانية X_2 والتي تنص على تطبيقات الحوكمة الإلكترونية تساعد المدقق في انجاز العمليات الحسابية بوقت أقل وأكثر سرعة مما يمكن المدقق من استغلال وقته بكفاءة أكبر لتفادي الأخطاء اليدوية عند تأدية الخدمة بالطريقة التقليدية في عمليات أخرى مثل التركيز في الإجراءات التحليلية بمتوسط حسابي قدره (3.90).

جدول (3-7) آراء المشاركين حول المشاركة الإلكترونية.

الفقرات	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		الدرجة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت				
X1	25	10	50	20	25	10	0	0	0	0	80	0.716	3	3
X2	17.5	7	50	20	27.5	11	5	2	0	0	76	0.791	6	6
X3	20	8	50	20	30	12	0	0	0	0	78	0.709	5	5
X4	17.5	7	62.5	25	17.5	7	2.5	1	0	0	79	0.677	4	4
X5	25	10	57.5	23	15	6	2.5	1	0	0	80.6	0.800	2	2
X6	12.5	5	72.5	29	12.5	5	2.5	1	0	0	79	0.597	4	4
X7	27.5	11	55	22	17.5	7	0	0	0	0	82	0.672	1	1
المتوسط - الإجمالي														
		0.708		3.96		%		79%						

يتضح من الجدول (3-7) أن مفردات عينة الدراسة قد أظهرت اتجاهًا عامًا نحو الموافقة على إيجابية المحور الثالث، والذي ينص على مدى مساهمة المشاركة الإلكترونية في الحد من الفساد المالي لمؤسسات القطاع المصرفي وتوصلت حيث جاءت قيم المتوسطات الحسابية لتلك الفقرات تزيد عن المتوسط الفرضي لأداة القياس (3) والتي توضح لنا من خلال إجابات عينة البحث وبتوسط حسابي قدره (3.96) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3) وبانحراف معياري قدره (0.708) وهو أقل من الواحد الصحيح وهذا يدل على عدم تشتت الإجابات، ويوزن نسي 79% وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%، وتتراوح درجة الموافقة على فقرات هذا المحور بين (3.80-4.10) وهي مرتفعة جدًا، وجميعها تنتمي إلى مجال الاتفاق، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور. وتوضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي العبارة السابعة X_7 إن نسبة موافق بشدة (27.5%) ، موافق (55%) على الفقرة (X_7) والتي تنص على الحوكمة الإلكترونية

تعزز من دور الدولة في زيادة مسؤولية الحوكمة وجعل الخدمات المصرفية أكثر استجابة لاحتياجات وجعل الخدمات المصرفية أكثر استجابة لاحتياجات الناس وتحسين جودة السياسات والتشريعات فكان متوسط الإجابات حوالي (4.10) والانحراف الإجابات (0.672) في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافقة هي العبارة الثانية X_2 والتي تنص على تعتبر الحوكمة الإلكترونية فاعلاً أساسياً في عملية التنمية فهي تسهم في دعم الحكم الديمقراطي من خلال مشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرار لصنع حكومة أكثر كفاءة و شفافية و فاعلية بمتوسط حسابي حوالي (3.80) و انحراف معياري 0.791.

جدول (3-8) آراء المشاركين حول الرقابة الإلكترونية.

الفقرات	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		الدرجة المعيارية	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	العدد
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت				
X1	32.5	13	50	20	17.5	7	0	0	0	0	4.15	0.700	3	83
X2	30	12	45	18	22.5	9	0	0	2.5	1	4.00	0.877	6	80
X3	27.5	11	55	22	17.5	7	0	0	0	0	4.10	0.672	4	82
X4	45	18	32.5	13	17.5	7	5	2	0	0	4.18	0.903	2	83.6
X5	37.5	15	52.5	21	10	4	0	0	0	0	4.28	0.640	1	85.6
X6	20	8	62.5	25	15	6	2.5	1	0	0	4.00	0.679	6	80
X7	22.5	9	52.5	21	17.5	7	7.5	3	0	0	3.90	0.841	7	78
X8	30	12	47.5	19	22.5	9	0	0	0	0	4.08	0.730	5	81.6
المتوسط - الإجمالي														
											4.08	0.755	%82	

يتضح من الجدول (3-8) أن مفردات عينة الدراسة قد أظهرت اتجاهًا عامًا نحو الموافقة على إيجابية المحور الرابع، والذي ينص على مدى مساهمة الرقابة الإلكترونية في الحد من الفساد المالي لمؤسسات القطاع المصرفي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج، منها: إن قيم المتوسطات الحسابية لتلك الفقرات تزيد عن المتوسط الفرضي لأداة القياس (3)، والتي توضح لنا من خلال إجابات عينة البحث و بمتوسط حسابي قدره (4.08) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3) و بانحراف معياري قدره (0.755) وهو أقل من الواحد الصحيح وهذا يدل على عدم تشتت الإجابات، ووزن نسبي 82% وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%، وتتراوح درجة الموافقة على فقرات هذا المحور بين (3.90-4.28) وهي مرتفعة جداً، وجميعها تنتمي إلى مجال الاتفاق، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع

فقرات هذا المحور. واتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي العبارة السابعة $x5$ إن نسبة موافق بشدة (37.5%) ، موافق (52.5%) والتي تنص على مخرجات الحوكمة الإلكترونية تعطي معلومات دقيقة وتعبر عن واقع العمل مما يحفز العاملين في المؤسسة بحيث تساعد في معرفة الموظف المجتهد فكان متوسط الإجابات حوالي (4.28) والانحراف الإجابات (0.640) في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافقة هي العبارة الثانية $x7$ والتي تنص على تقوم الحوكمة الإلكترونية بالتحقيق من أن الإدارة لديها المعلومات الكافية للتحقيق من رضا أو عدم رضا الزبائن بمتوسط حسابي حوالي (3.90) و انحراف معياري 0.730.

جدول (3-9) توزيع الطبيعي للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

One-Sample Statistics		
الانحراف المعياري	المتوسط	البيان
0.822	3.85	الشفافية الإلكترونية
0.841	4.05	التدقيق الإلكتروني
0.708	3.96	المشاركة الإلكترونية
0.755	4.08	الرقابة الإلكترونية
0.781	3.98	الإجمالي المتوسطات

يتضح من الجدول (3-9) السابق أن اتجاه اجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات المتعلقة مدى مساهمة الحوكمة الإلكترونية في الحد من الفساد المالي لمؤسسات القطاع المصرفي عند متوسط الكلي (3.98) حيث كانت نتائج الوسط الحسابي كالاتي الشفافية الإلكترونية حوالي (3.85) التدقيق الإلكتروني (4.05) المشاركة الإلكترونية (3.96) الرقابة الإلكترونية (4.98) .

اختبار الفرضيات:

اختبار الفرضيات: تم استخدام اختبار (T.TestOne Sample) وذلك لمقارنة الدرجة المحسوبة مع المتوسط الافتراضي والبالغ (3.00) وذلك عند مستوى الدلالة الإحصائية للمقياس الذي استخدمته الدراسة للحكم على المتوسطات، وفيما يأتي توضيح لنتائج اختبار كل من فرضيات البحث .

اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد دور لُبعد الشافية الإلكترونية للمساهمة في الحد من الفساد المالي لمؤسسات القطاع المصرفي
الفرضية البديلة H_1 : يوجد دور لُبعد الشافية الإلكترونية للمساهمة في الحد من الفساد المالي لمؤسسات القطاع المصرفي .

جدول (3-10) يوضح اختبار (T . TEST) اختبار الفرضية.

T. Test One Sample						
نتيجة الفرضية الصفرية	مستوى الدلالة Sig. (2-tailed)	درجة الحرية	قيمة T الجدولية	قيمة المحسوبة T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
رفض	.0000	39	1.684	44.019	.5530	3.85

دال إحصائيًا عند مستوى الدالة ≥ 0.05

يبين الجدول السابق ان الوسط الحسابي المحسوب الإجمالي الفقرات التي تقيس دور لُبعد الشافية الإلكترونية للمساهمة في الحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي قد بلغ (3.85) وهو يزيد عن الوسط الحسابي الافتراضي (متوسط أداة القياس) وهو (3) وقد بلغت (قيمة T المحسوبة = 44.019) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (قيمة T الجدولية = 1.684)، وإن الانحراف المعياري (0.553) عند درجة الحرية (39) وأن مستوى الدلالة الاحصائية قد بلغ (sig. 0.000) مما يدل على أنه توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين المتوسط الإجمالي لإجمالي الفقرات التي تنتمي للفرضية الأولى وبين المتوسط الحسابي الفرضي، ونستخلص من ذلك أن نتيجة الاختبار الإحصائي تؤكد رفض الفرضية العدمية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) الذي يقول أنه هناك دور لُبعد الشافية الإلكترونية في الحد من الفساد المالي في مؤسسات القطاع المصرفي .

اختبار الفرضية الفرعية الثانية :

الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد دور لُبعد التدقيق الإلكتروني للمساهمة في الحد من الفساد المالي لمؤسسات القطاع المصرفي .
الفرضية البديلة H_1 : يوجد دور لُبعد التدقيق الإلكتروني للمساهمة في الحد من الفساد المالي لمؤسسات القطاع المصرفي .

جدول (3-11) يوضح اختبار (T . TEST) اختبار الفرضية.

T.TestOne Sample						
نتيجة الفرضية الصفريّة	مستوى الدلالة Sig. (2-tailed)	درجة الحرية	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
رفض	0.000	39	1.684	39.105	0.655	4.05

دال إحصائيًا عند مستوى الدالة ≥ 0.05

يبين الجدول السابق أن الوسط الحسابي المحسوب الإجمالي الفقرات التي تقيس دور بُعد التدقيق الإلكتروني للمساهمة في الحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي قد بلغ (4.05) وهو يزيد عن الوسط الحسابي الافتراضي (متوسط أداة القياس) وهو (3) وقد بلغت (قيمة T المحسوبة = 39.105) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (قيمة T الجدولية = 1.684) ، وأن الانحراف المعياري (0.655) عند درجة الحرية (39) وأن مستوى الدالة الإحصائية قد بلغ (sig. 0.000) مما يدل على أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الإجمالي لإجمالي الفقرات التي تنتمي للفرضية الثانية وبين المتوسط الحسابي الفرضي، ونستخلص من ذلك أن نتيجة الاختبار الإحصائي تؤكد رفض الفرض العدمية (HO) وقبول الفرض البديل (H1) الذي يقول انه هناك دور لبُعد التدقيق الإلكتروني في الحد من الفساد المالي في مؤسسات القطاع المصرفي.

اختبار الفرضية الثالثة:

الفرضية الصفريّة H0 : لا يوجد دور لبُعد المشاركة الإلكترونية للمساهمة في الحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي .
الفرضية البديلة H1 : يوجد دور لبُعد المشاركة الإلكترونية للمساهمة في الحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي .

جدول (3-12) يوضح اختبار (T . TEST) اختبار الفرضية.

T.TestOne Sample						
نتيجة الفرضية الصفريّة	مستوى الدلالة Sig. (2-tailed)	درجة الحرية	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
رفض	0.000	39	1.684	53.182	0.471	3.96

دال إحصائيًا عند مستوى الدالة ≥ 0.05

يبين الجدول السابق أن الوسط الحسابي المحسوب الإجمالي الفقرات التي تقيس دور لُبعد المشاركة الإلكترونية للمساهمة في الحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي قد بلغ (3.96) وهو يزيد عن الوسط الحسابي الافتراضي (متوسط أداة القياس) وهو (3) وقد بلغت (قيمة T المحسوبة = 53.182) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (قيمة T الجدولية = 1.684) ، وأن الانحراف المعياري (0.471) عند درجة الحرية (39) وان مستوى الدالة الإحصائية قد بلغ (sig. 0.000) مما يدل على أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الإجمالي لإجمالي الفقرات التي تنتمي للفرضية الثالثة وبين المتوسط الحسابي الفرضي، ونستخلص من ذلك أن نتيجة الاختبار الإحصائي تؤكد رفض الفرضية العدمية (HO) وقبول الفرضية البديلة (H1) التي تقول بأن انه هناك دور لُبعد المشاركة الإلكترونية في الحد من الفساد المالي لمؤسسات القطاع المصرفي .

اختبار الفرضية الرابعة :

الفرضية الصفريّة H0: لا يوجد دور لُبعد الرقابة الإلكترونية للمساهمة في الحد من الفساد المالي لمؤسسات القطاع المصرفي .
الفرضية البديلة H1 : يوجد دور لُبعد الرقابة الإلكترونية للمساهمة في الحد من الفساد المالي لمؤسسات القطاع المصرفي .

جدول (3-13) يوضح اختبار (T . TEST) اختبار الفرضية

T.TestOne Sample						
نتيجة الفرضية	مستوى الدلالة	درجة الحرية	قيمة T	قيمة T	الانحراف	المتوسط
الصفريّة	Sig. (2-tailed)		الجدولية	المحسوبة	المعياري	الحسابي
رفض	0.000	39	1.684	48.891	0.528	4.08

دال إحصائيًا عند مستوى الدالة ≥ 0.05

يبين الجدول السابق أن الوسط الحسابي المحسوب الإجمالي الفقرات التي تقيس دور لُبعد الرقابة الإلكترونية للمساهمة في الحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي قد بلغ (4.08) وهو يزيد عن الوسط الحسابي الافتراضي (متوسط أداة القياس) وهو (3)، وقد بلغت (قيمة T المحسوبة = 48.891) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (قيمة T الجدولية = 1.684) ، و أن الانحراف المعياري (0.528) عند درجة الحرية (39) وان مستوى الدالة

الإحصائية قد بلغ (sig. 0.000) مما يدل على أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الإجمالي لإجمالي الفقرات التي تنتمي للفرضية الرابعة و بين المتوسط الحسابي الفرضي، ونستخلص من ذلك ان نتيجة الاختبار الإحصائي تؤكد رفض الفرض العدمية (HO) وقبول الفرض البديل (H1) الذي يقول: أنه هناك دور لبعده الرقابة الإلكترونية في الحد من الفساد المالي في مؤسسات القطاع المصرفي .

4. النتائج والتوصيات:

- في ضوء ما تم عرضه في الجانب النظري؛ وما توصلت إليه الباحثة في الجانب العملي، تم التوصل إلى العديد من الاستنتاجات؛ وهي:
- إن الفساد المالي يعتبر من أبرز التحديات التي تواجهها المؤسسات المصرفية اليوم، والتي تحد من إمكانيات نموها وتطورها، بالإضافة إلى تغليب مصلحة بعض الأطراف على غيره، والذي يؤدي إلى آثار سلبية كبيرة على مستوى المؤسسة والمجتمع ككل.
 - على الرغم من وجود مؤسسات معنية بالرقابة وبمكافحة الفساد، مثل ديوان المحاسبة ومنظمة الشفافية الدولية، وهيئة مكافحة الفساد، إلا أن قصور التشريعات الرادعة، وعدم تطبيق مبادئ الحوكمة السليمة والفعالة، جعل ليبيا تتصدر قائمة الدول الأكثر فساداً في العالم.
 - تطبيق الحوكمة الإلكترونية أصبح ضرورة تفرضها المتغيرات الحادثة عالمياً نحو رقمنة جميع الخدمات الحكومية للقضاء على جميع أوجه الفساد المالي.
 - يمكن للحكومة الإلكترونية أن تعالج الكثير من المشاكل التي تعاني منها المؤسسات المصرفية، مثل: الجرائم المعلوماتية المصرفية كالاختيال والتلاعب في تنفيذ المعاملات، وغسيل الأموال، والتحديات الضريبية، وإساءة الاستخدام من قبل العملاء، أزمة السيولة ونقصها، وبهذا سيتفادى وجود أخطاء متعمدة أو انحراف متعمد كان أو غير متعمد ومنع استمراره أو العمل على تقليده إلى أدنى قدر ممكن.
 - إن دقة إدخال البيانات المالية التي توفرها الحوكمة الإلكترونية وسرعتها يسهم في سرعة إجراءات تنفيذ الرقابة والتقليل من المخاطر، وله تأثيراً إيجابياً على الخدمات المصرفية الإلكترونية مما يساعد في تحسين الأداء المصرفي.

- الاهتمام بتطبيق الحوكمة الإلكترونية في القطاع المصرفي يتيح لها مواجهة التغيرات وتحقيق الكفاءة والفاعلية بقصد نشر وزرع ثقافة توظيف الوسائط التكنولوجية الحديثة في مجال التعامل بين الحكومة والمواطنين والمتعاملين معها، وفي مجال مقاومة ظاهرة الفساد والتصدي له وذلك بالاعتماد على ما توفره من وسائط إلكترونية تساهم في تدعيم الشفافية والتدقيق والمشاركة والرقابة الإلكترونية.

- كشفت نتائج التحليل الإحصائي وجود اتفاق في آراء المستقصي منهم على دور الحوكمة الإلكترونية وما توفره من (شفافية إلكترونية وتدقيق إلكتروني ومشاركة إلكترونية ورقابة إلكترونية) في الحد من الفساد المالي في مؤسسات القطاع المصرفي.

التوصيات:

- 1- ضرورة تضمين التقارير حول مدى التزام المصارف بمبادئ وقواعد الحوكمة الإلكترونية في التقرير النهائي حول البيانات والقوائم المالية التي يعدها المصرف في نهاية الفترة المالية.
- 2- تأسيس مركز للحوكمة الإلكترونية المصرفية يتبعه عدد من الوحدات في المصارف التجارية؛ لتطبيق مبادئ وآليات الحوكمة ورقابة ومتابعة الأداء.
- 3- تعتبر هذه الدراسة قاعدة وانطلاقة لدراسات أخرى في مجالات متعددة، من جوانب الحوكمة الإلكترونية في مجال جودة الخدمة المصرفية الإلكترونية.
- 4- نشر ثقافة الحوكمة الإلكترونية بين مدراء وموظفي والعملاء بالمصارف الليبية، من خلال إقامة مؤتمرات ودورات توعية متخصصة.

- التوجهات البحثية المستقبلية:

- دراسة دور الحوكمة الإلكترونية في الكشف عن دور التجنب الضريبي في بيئة الأعمال الليبية.
- دور الحوكمة الإلكترونية في الحد من التلاعب والاحتيال في التقارير المالية في ظل التحول الرقمي.

المصادر والمراجع:

- أبو جناح، عمر محمد، (2020)، دور ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد المالي، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، عمان الأردن.
- أبوغولة، علي عبد العظيم، (2023)، دور أبعاد الحوكمة في الحد من الفساد المالي في مؤسسات القطاع العام - دراسة تحليلية عن الفترة (2014-2021)، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 10، العدد 1، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراته.
- اسميو، إسماعيل المهدي، الفضلي، خالد زيدان، (2019)، دور دليل الحوكمة في الحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي الليبي، دراسة محتوى دليل الحوكمة للقطاع المصرفي الليبي، المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكمية للاقتصاد والتجارة، المؤسسات وإشكاليات التنمية في الدول النامية (ليبيا نموذجاً).
- الأعرم، هشام يوسف سالم، (2022)، تقييم أثر الحوكمة الإلكترونية في تحسين الأداء المالي في بلدية منشية بني حسن، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، الأردن، المجلد 4، العدد 12.
- بن سعيد، أمين، عبدالرحيم نادية، (2020)، أثر تبني الحكومة الالكترونية في الحد من الفساد المالي والاداري - دراسة حالة الدول العربية 2011-2020، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 3، جامعة الجزائر.
- تقرير ديوان المحاسبة لسنة (2016). تقرير هيئة الرقابة الإدارية لسنة (2016).
- الجازوي، صالح ابوبكر، البرعصي، عبدالسلام حسين، (2018)، حوكمة القطاع المصرفي ودورها في مكافحة الفساد المالي دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية، كلية الاقتصاد، مؤتمر جامعة بنغازي.
- الحدراوي، حامد كريم، مهدي، حميد، (2023)، دور الحوكمة الالكترونية في تحسين جودة الخدمة المصرفية، جامعة الحكومة، مجلة الغاري لكلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 19، العدد 1.
- الحضيبي، مصطفى حامد محمد الاحيرش، (2022)، الجهود الدولية والمحلية لمكافحة الفساد - دراسة الوضع الراهن في ليبيا، ديوان المحاسبة طرابلس، الجديد، سبها، ليبيا، مجلة

جامعة سبها، المجلد 12، العدد 5.

- الحمودي، سلوى بنت عبدالله، العايد، سرى بنت ابراهيم، (2017)، أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية في تحقيق الشفافية الإلكترونية ودورها في الحد من ممارسات الفساد الاداري في الاجهزة الحكومية في منطقة الرياض، معهد الادارة العامة، مركز البحوث، بحث ميداني.
- الدرياق، أمين مرعي، العبيدي، عادل عطية، (2021)، الاليات المحاسبية للحوكمة التي تحد من الفساد المالي والإداري من وجهة نظر العاملين بالمصارف التجارية الليبية، المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة، المؤسسات وإشكاليات التنمية في الدول النامية (ليبيا نموذجاً)، جامعة عمر المختار.
- زدام، يوسف، (2018)، المشاركة الالكترونية-نحو مفهوم يتجاوز التغريد، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 22، العدد 2.
- زيدان، محمد، (2010)، متطلبات أمن المعلومات المصرفية في بيئة الانترنت، ملتقى بيئة المعلومات الأمنة - المفاهيم والتشريعات، والتطبيقات، الرياض 6-7 ابريل، 2010.
- سيف، عبدالرحمن محمد ابراهيم، (2023)، تحليل دور الحوكمة الرقمية المصرفية في تحسين جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية علي القطاع المصرفي المصري، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية المجلد 15، عدد خاص، سبتمبر 2023.
- شلاي، عبدالقادر، علال، قاشي، (2014)، الحوكمة الالكترونية- عوامل البناء والمعوقات في الجزائر، مداخلة مقدمة حول مستقبل الحوكمة الالكترونية في الجزائر، جامعة البليدة.
- طه، ريم عقاب، (2012)، أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على تطوير نظام المعلومات المحاسبية الحكومية دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد، العدد 8، جامعة محمد بوضياف المسيلة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- عبدالرحمن خالدي، ملكية بوضياف، (2022)، المشاركة الإلكترونية وأثرها على الحوكمة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2019-2021)، جامعة الشلف الجزائر، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 12، العدد 1
- عبدالعزيز، عقاب، بهادي، سعيدة، (2021)، الحوكمة الالكترونية كآلية لمكافحة الفساد: نظام سلسلة الكتل الموزعة " بلوك تشين" نموذجاً، مجلة الباحث للدراسات

- الأكاديمية، جامعة باتنة، المجلد 8، العدد 3.
- عبداللطيف، باري، مراد محبوب، (2020)، الحوكمة الإلكترونية ومتطلباتها دراسة نموذج البنوك الجزائرية، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، جامعة بسكرة، المجلد 3، العدد 3.
- عصمان، زيو محمد، (2021)، دور الحوكمة الإلكترونية في الرفع من الأداء المالي للبنوك، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 4 العدد 6.
- علي، علاء الدين أحمد محمد، شريف، إسماعيل عثمان، (2021)، تطبيق الحوكمة الإلكترونية وأثره على ملاءمة التقارير المالية في الوحدات الحكومية، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 4، العدد 2.
- عمران، حسن عبدالسلام علي، عرفة، مسعود علي محمد، (2022)، قياس العلاقة بين الحوكمة الإلكترونية وعملية اتخاذ القرارات المالية بمصرف الصحارى، مجلة الأصالة، مجلة علمية محكمة تصدر عن الجمعية الليبية لعلوم التربية، المجلد 2، العدد 6.
- العوران، إسرائ عدنان، (2016)، أثر تطبيق الرقابة الإلكترونية على جودة الخدمات الداخلية في البنوك التجارية في محافظات الجنوب في الأردن من وجهة نظر العاملين فيها، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة موتة، قسم إدارة الأعمال والتسويق.
- فتاح، نورا عزيز، عبودي، صفاء إدريس، (2021)، واقع تطبيق مبادئ الحوكمة الإلكترونية في المصارف العراقية دراسة استطلاعية في عينة من المصارف العراقية الحكومية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 55.
- كريم، سالم محمد، أبوكيل، محمد علي، (2023)، أليات الحوكمة وأثرها على الأداء المالي للمصارف في ليبيا من وجهة نظر متخذ القرار المصرفي: مصرف الجمهورية دراسة حالة، المجلة الأفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأكاديمية الأفريقية للدراسات المتقدمة، المجلد 2، العدد 3
- كمال، حوشين، سميرة، هارون، (2019)، الحوكمة والامتثال في المصارف ودورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منها، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد 2، جامعة إجمد بوقرة بومرداس - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

- لطفي، علي، (2007)، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق العملي، بحث مقدم الى المؤتمر السادس للحكومة الإلكترونية - الادارة العامة الجديدة والحكومة الإلكترونية، 4.
- نادية، والي، (2021)، دور النظام المصرفي في مكافحة الفساد، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 16، العدد 4.
- نشوان، اسكندر محمود حسين، (2014)، أثر استخدام التدقيق الإلكتروني على تحسين جودة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على مدققي الحسابات بقطاع غزة، الفكر المحاسبي، المجلد 18، العدد 4، مصر.
- وردة، خلاف، (2021)، دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، جامعة محمد لمين سطيف الجزائر، المجلد 6، العدد 3.
- يوسف، رفيق، دريد حنان، (2018)، دور حوكمة البنوك الإلكترونية في حماية العميل الإلكتروني من الاحتيال المصرفي، المنتدى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي ضرورة الانتقال وتحديات الحماية، 23-24 ابريل 2018، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف - ميلة.
- Al-Dahshan, Jamal Ali, (2020), **"Implementing electronic governance in our Arab universities, justifications, requirements and challenges,"** Scientific Journal of Educational Sciences and Mental Health, Volume 2, Issue 2.
- Bin Tibi, Mubarak, (2020), **"Banking Supervision of Commercial Banks in Algerian Legislation,"** Faculty of Law and Political Sciences, Adrar University, Algeria, Journal of the Academic Researcher in Legal and Political Sciences. Aflou University Center / Laghouat. The fifth issue (5).
- Fakeeh K.A (2016), **"The E-governance (E-GOV) information management models"**. International journal of applied information.
- Finger, Mitthias, Pecoud, Gaelle, 2003, **" From e-Government to e- Governance? Towards a model of e- Governance"**, Matthias Finger and Gaëlle Pécoud EPFL (Swiss Federal Institute of Technology) Lausanne, Switzerland, GovernanceJournal of e-Government Volume 1 Issue 1, 2003, (pp52-62), available online at www.ejeg.com.

- HEEKS.Richard, (2010) «**Building e-Governance for Development: A Framework for National and Donor Action**», i-Government Working Paper Series, IDPM, University of Manchester, UK N°12, 2001.
- Kayed, Ben and Fatima Zaira, (2018), “**Activating the role of electronic governance in higher education institutions**”, a case study of Bordj Bou Arreridj University, the peer-reviewed educational conference on: Higher education in the Arab world, jobs and roles in light of the knowledge-based economy, Master’s thesis. Jadara University, Jordan.
- Khan. Muhammad Anees, 2017, "**Financial performance, Corporate governance, Business enterprises**", Journal of Banking & Financial Economics, v3, n 2, 2017.
- Lee-Geiller, S., & Lee, T. D. (2019), "**Using government websites to enhance democratic E-governance: A conceptual model for evaluation**", Government Information Quarterly, 36(2).
- Mohamed, Hussein, Yasser Taj Al-Sir, Asaad Mubarak (2020) , “**The Role of Banking Governance in Risk Management in Banks**”, a field study on a sample of Sudanese bank branches in the city of El-Obeid,” Shahid Hama University, Journal of Economics of Finance and Business, Algeria, Volume 5, Issue 2 .
- Osman, I. H., Anouze, A. L., Irani, Z., Lee, H., Medeni, T. D., & Weerakkody, V. (2019), **A cognitive analytics management framework for the transformation of electronic government services from users’ perspective to create sustainable shared values**. European Journal of Operational Research, 278(2).
- Twizeyimana, J. D., & Andersson, A. , (2019), "**The public value of E-Government–A literature review**". Government Information Quarterly.
- Zahra, Maqalati, (2022), “**The impact of information and communication technology on the effectiveness of electronic banking in light of the Corona pandemic**,” Master’s thesis, Faculty of Economic Sciences, Arab University, Oum El Bouaghi, Algeria.